"الراشد والرشيد"

"حقبة من العمل مع وزير التربية والتعليم"

د/ سعد بن عبد العزيز الراشد

تمهيد

هـذه خواطـر أكتبها مستذكراً حقبة مـن حياتي العلمية والعمليـة والإدارية في حقل الآثار والتراث، قضيتها مع معالي الأستاذ الدكتور محمد بن أحمد الرشيد (وزير التربية والتعليم سابقاً). وهي كلمة وفاء وعرفان لواحد من القيادات التربوية البارزة، ليس على مستوى بلادنا فحسب، بل على مستوى واسع من عالمنا العربي والإسلامي. وإني آمل أن يجـد القارئ في هذه الخواطـر، ما يغني في توثيق جوانب مهمـة ذات صلة وثيقة بتراث بلادنا وحضارتها في المدة التي عملت فيها مع هذا الرجل النبيل بكل ما تعنيه الكلمة.

أبـدأ حديثي بالإشارة إلى أننـي أحد أبناء جامعة الرياض (جامعة الملك سعود)، احتضنتنـي طالباً ومعيداً ومبتعثـاً، ثم أستاذاً جامعياً، وأحد مـن تولى في هذه الجامعة مسؤوليـات ومهمـات علميـة وإداريـة. وبحكم تخصّصي فـي الآثار كانـت صلتي بوزارة المعـارف (وزارة التربيـة والتعليم)، من خلال إدارة الآثـار والمتاحف، الجهة الرسمية المسؤولـة عن الآثار في المملكـة العربية السعودية. كانت جامعة الملك سعود قد شهدت ولادة قسـم الآثار والمتاحف فـي عام ١٣٩٨هـ (١٩٧٨م)، كأول قسـم ينشأ على مستوى الجزيرة العربية، وكان ذلك بعد عام من عودتي من بعثتي الدراسية في المملكة المتحدة. كانـت إدارة الآثـار والمتاحف التي أنشئت عام ١٣٨٣هـ، قـد شهدت مرحلة من التطوير، وبـدأت في تنفيذ عدد مـن المشاريع الرائدة وفي مقدمتها مشـروع المسح الأثري الذي اشتمل على تسجيل وتوثيق آلاف المواقع الأثرية، وتسييج المواقع الأثرية الكبيرة، حفاظاً عليهـا من الزحف العمراني. وواكب ذلك العمل تأسيس أول متحف وطني للآثار والتراث

وكيل وزارة التربية والتعليم للآثار والمتاحف سابقاً.

في المملكة، والشروع في بناء متاحف محلية وإقليمية حديثة، وتوظيف المباني التاريخية لتصبح متاحف ومراكز للتراث. وفي إطار تطوير إدارة الآثار صدرت موافقة المقام السامي في عام ١٣٩٢هـ، على نظام الآثار للمملكة العربية السعودية المعمول به حتى كتابة هذه الخواطر. وفي الوقت الذي كانت فيه إدارة الآثار السعودية تسير في نشاطها الإداري والفني والميداني في ضوء الخطوط العريضة التي يرسمها المجلس الأعلى للآثار، فقد كان قسم الآثار والمتاحف، وبدعم من الجامعة، ينمو ويرقى أكاديمياً، فخلال خمسة عشر عاماً من تأسيسه أصبح يحتضن ثلاث مراحل من الدراسة الجامعية هي: مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

ويشرف القسم على حفريتين أثريتين في قرية الفاو ومدينة الربذة الإسلامية. وكان القسم يضطلع بعدد من المشاريع العلمية وتزايد فيه مع الوقت العناصر الوطنية الشابة العائدة من الابتعاث الخارجي، ويشاركهم كوكبة مختارة من علماء الآثار العرب ومن غيرهم في مختلف التخصصات الأثرية والأنثروبولوجية والعلوم المتحفية. وكان عدد من خريجي القسم يتوجهون للعمل في إدارة الآثار، التي تحولت إلى وكالة مساعدة. لكن هذه الإدارة سرعان ما واجهت عقبات كثيرة، حالت دون استمرارية عملها العلمي والمهني والإداري، فأصبحت ميزانيتها محدودة جداً مع نقص في الكوادر البشرية المؤهلة، وتسرب بعض موظفيها للبحث عن بيئة عمل جديدة، تضمن لهم أماناً وظيفياً ومجالاً أرحب، وفي الوقت ذاته غادر زملاؤهم من ذوي الخبرة من غير السعوديين تباعا إلى أوطانهم، فأصبحت إدارة الآثار (الوكالة) مشلولة الحركة. كانت وزارة المعارف (التربية والتعليم) هي صاحبة المبادرة الأولى في تأسيس إدارة الآثار وهي الجهة الحكومية المخولة من الدولة للحفاظ على الآثار الوطنية وتراثها الحضاري. نجحت الوزارة في مجال الحماية والمحافظة على المواقع الأثرية والمعالم الأثرية بحكم انتشار الوزارة على مستوى طبوغرافية الوطن. فارتبطت المراقبة والحماية بإدارات التعليم في المناطق والمحافظات، ومراكز الإشراف والمدارس في القرى والمناطق النائية والبعيدة في الجبال والسهول والسواحل والجزر، وبذلك كانت عين الوزارة على معظم المعالم التاريخية والمواقع الأثرية. لكن النهوض

بالآثـار ليس بالحمايـة فقط، فهناك أعمال كثيـرة ومسؤوليات عديدة أمـام جهاز الآثار، وهـي أعمال التّحري والمسح والتنقيب والبحث والنشر العلمي وإنشاء المتاحف وتطويرها وتنظيـم المعارض والتواصـل مع المنظمـات المتخصصة إقليميـاً وقارياً ودوليـاً، ويتبع ذلـك الرفع من قدرات منسوبـي الجهاز فنياً وعلمياً، وتوفير الوسائـل والتجهيزات الفنية والتقنيـة. تلك كانت أهم متطلبات الآثار، وهي مسؤولية كبيـرة تتحملها الوزارة بالإضافة إلـى دورها الأساس وهو التعليـم، الذي له متطلبات متشابكة، تتركـز في المعلم والطالب والكتـاب والمبنـى المدرسي والمناشط المتعـددة المرتبطة بالتعليم، وهـذا الأمر يحسن لغيـري من التربويين وأصحاب المهنة والاختصاص تناوله بالشـرح والتحليل. والوزارة بـدأت في نشأتهـا إدارة صغيرة بمسمـى (مديرية المعارف) في عهـد الملك عبد العزيز (رحمـه الله)، ثـم وزارة في عهد الملك سعود (رحمـه الله)، وتعاقب عليها وزراء ترك كل واحد منهم بصماته في تطوير التعليم من حيث الرؤية والهدف وهم:

- الأمير فهد بن عبد العزيز آل سعود (١٣٧٣/٤/١٨هـ - ١٣٨٠/٧/٣هـ).
- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ (١٣٨٠/٧/٣هـ - ١٣٨١/١٠/٩هـ).
- الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ (١٣٨١/١٠/٩هـ - ١٣٩٥/١٠/٨هـ).
- د. عبد العزيز بن عبد الله الخويطر (١٣٩٥/١٠/٨هـ - ١٤١٦/٣/٦هـ).
- أ. د. محمد بن أحمد الرشيد (١٤١٦/٣/٦هـ - ١٤٢٥/١٢/٢٨هـ).

الوزير الرشيد والنهج الجديد

تسلـم معالـي الأستاذ الدكتور محمد بـن أحمد الرشيد حقيبـة وزارة المعارف، في ١٤١٦/٣/٦هـ، بعد مدة وجيزة قضاها في مجلس الشورى، وكان التعليم العام يمر بمخاض صعب، وكان على الوزير الجديد، تقويم تاريخ التعليم من جديد، وتحديد أولويات التغيير فـي الهيكلة والتنظيم، وتطوير القيادات الإدارية والرفـع من قدراتهم وتحفيز عطائهم، واستقطاب دماء جديدة، تربوية وإدارية، واضعاً نصب عينيه التأكيد على وسائل التقنية العصريـة فـي وسائل التعليم، والأخذ بتجـارب الدول الأخرى والمنظمـات والمؤسسات

التربوية، مستعيناً في ذلك بالله ثم بتوجيهات الدولة، وتحريك قادة الميدان التربوي في مختلف مناطق المملكة.

كانت البداية إقامة حفل بهيج تقديراً لجهود الوزير السابق معالي الوزير الدكتور عبد العزيز الخويطر الذي قاد دفة التعليم العام لمدة تجاوزت العشرين عاماً. كان الوزير الجديد (أبو أحمد) يواجه حملاً كبيراً ومسؤولية أكبر، التغيير والتطوير أمران ضروريان في العملية التربوية، وعليه أن يعدل ويوزن الأمور، ويحدد الأولويات. بدأ بتحديد أوجه الصرف من ميزانية التعليم، وتحفيز الموارد المالية، وإشراك المجتمع المحلي في تحمل المسؤولية الوطنية في هموم التعليم ومتطلباته، فغدت دهاليز الوزارة وإدارات التعليم وأجهزة الوزارة، خلايا نحل. وشعر (أبو أحمد) أن إدارة شؤون التعليم من الرياض (العاصمة) لا يخدم العملية التربوية، وأن التواصل مع الميدان جزء أساس لمتطلبات العمل من جهة، ومن جهة أخرى الاطلاع عن كثب على واقع التعليم والالتقاء بالمسؤولين في مواقع عملهم وتفقد أحوال الطلاب والاستماع إلى هموم المعلمين وأولياء أمور الطلاب ومعرفة وضع البنى التحتية واحتياجات التطوير.

في هذا الخضم من المسؤوليات والمطالب لرسم خطة تطويرية للتعليم، وفق الشعار الذي رفعه الوزير الجديد «وراء كل أمة عظيمة تربية عظيمة»، هذا الشعار كان له ما يبرره، إذ إنه يخص أمة وبلداً كرمها المولى تعالى أن تكون أرضاً للحرمين الشريفين، وأرض الرسالات ومنبع الإسلام، وخرجت منها رسالة الإسلام الخالدة للعالمين، وأول آية نزلت على سيد البشرية محمد ﷺ هي ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١-٤] هذا التحدي بعينه، خاصة وأن هذه الأرض مرت بحقب تاريخية قاسية، حتى أراد الله سبحانه وتعالى لها أن تتم وحدتها على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله، وقد عوّل الملك عبد العزيز من أول يوم من استرداده للرياض (٥ شوال ١٣١٩هـ) على التعليم وسار من بعده أبناؤه البررة من الملوك على نفس النهج.

الآثار والتحدي في عهد الوزير الجديد

وهنا يأتي الحديث عن وضع (الآثار والمتاحف) في خضم المسؤوليات الكثيرة أمام الوزير الجديد (أبي أحمد)!! كان جهاز الآثار له وكالة مساعدة، وكانت تلك الإدارة تمر بمخاض صعب، وفي حالة من التردي. فقد غادرها قبل سنوات، المسؤول الأول المتخصص (د. عبد الله حسن مصري). وأوكلت المهمة الإشرافية من بعده لبعض القياديين في جهاز الوزارة، من غير ذوي الاختصاص، ولم يكن بمقدور الموظفين المؤهلين علمياً وفنياً أخذ دورهم القيادي أسوة بقطاعات الوزارة الأخرى، وأصبحت الإدارة في مؤخرة اهتمام الوزارة، وأدى ذلك إلى تردي وضع الآثار على مستوى الوطن، وكان المجلس الأعلى للآثار في حالة من البيات الشتوي لعدد من السنوات، وزاد من الطين بلة، أن عدداً كبيراً من منسوبي الآثار، نقلوا عنوة من مواقعهم وكلفوا بأعمال إدارية في جهاز الوزارة وفي المدارس وإدارات التعليم. تلك كانت ممارسة إدارية غير مبررة وغير مسؤولة (سواء كانت بقصد أو بغير قصد). بقيت المتاحف في حالة يُرثى لها، وتقلصت الأعمال الميدانية من معاينة ومسح أثري، وأعمال ترميم وحماية للمواقع الأثرية، والبحث والنشر العلمي، إلى أقل من الحد الأدنى، ولم يكن تمثيل المملكة في هذا الحقل المهم إقليمياً وعربياً وقارياً ودولياً على المستوى الذي يليق بمكانة المملكة. ولعل أهم ضرر أصاب جهاز الآثار أنه لم يعد لمنسوبي الآثار نصيب في الابتعاث والتدريب الخارجي وكسب الخبرة، كما أن القلة الباقية من الفنيين من غير السعوديين عادوا أدراجهم إلى أوطانهم، وبقيت الإدارة شبه مشلولة في قدراتها الهندسية وأعمال ترميم الآثار وفي مجال التصوير وغيره.

هذا هو التحدي الذي واجهه جهاز الآثار في عهد الوزير الجديد (محمد بن أحمد الرشيد). يا ترى ماذا عساه أن يفعل؟ هل بيده عصا سحرية ليقلب الموازين، ويعيد للآثار مكانتها، ويرتقي بها أسوة بما يجري في بلاد العالم التي تهتم بتراثها وإرثها الحضاري؟ وهو يعلم أن بلادنا لا يمكن أن تدخل في مقارنة حسابية مع كثير من الدول في كمية وأهمية مخزونها الثقافي.

الواقع أن (أبا أحمد) لم يكن بحاجة إلى من يذكره بقيمة تراث المملكة الحضاري، ودور المتاحف في التربية، وأهمية المعالم التاريخية والجغرافية المرتبطة بتاريخنا من عصور ما قبل الإسلام وبعده. فقد سبق له جهود في هذا المجال عندما كان مديراً عاماً لمكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، فقد عمل على إصدار سجل تعريفي بآثار الدول المؤسسة للمركز (المملكة العربية السعودية، الأمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، سلطنة عمان، الكويت، العراق).

ومن الصدف الجميلة أني شاركت مع (أبي أحمد) في زيارات لبعض المواقع الأثرية في المملكة ومنها مدائن صالح والعلا (وغيرها) على هامش مناسبات ثقافية خارج مدينة الرياض، و (أبو أحمد)، لديه خبرة كبيرة في الخطط التربوية للجامعات على مستوى العالم مبتدأً بدور جامعة الملك سعود الريادي في هذا المجال.

لعلي استطردت كثيرا في هذه المقدمات لكنها في ظني مهمة تمهيدا لما يمكن إضافته في سجل الذكريات عن تاريخ بلادنا وحضارتها وما تحقق في عهد الوزير الرشيد.

تجربة جديدة مع وزير جديد

فعندما باشر (أبو أحمد) عمله في الوزارة، بدأ يبحث عن القياديين المؤهلين في المجالات التي تدفع بالعملية التربوية والتطوير الإداري. وأحدث تغييرات في المواقع القيادية وتوزيع المسؤوليات داخل دهاليز الوزارة. كان وضع الآثار يشغل باله وبدأ اتصالات متأنية بعدد من المتخصصين في الآثار والتراث ومن رجال الفكر والتاريخ، يستأنس بآرائهم في الكيفية التي تنهض بها الآثار في بلادنا، وجمع أفكاراً عديدة، وكانت عينه على جامعة الملك سعود، التي تضم عدداً محدوداً من الأكاديميين في الآثار، ويبدو أن الوزير الجديد تواصل مع بعض الزملاء، ليعرف منهم ما لديهم من أفكار ومقترحات للنهوض بالآثار، وربما فهموا أن الوزير يسعى لترشيح أحدهم في جهاز الوزارة مسؤولاً عن الآثار، وبدأت الإرهاصات والحكايات تتناقل في الكواليس والدهاليز، ولم يكن الأمر

يعنيني من قريب أو من بعيد. كنت للتو قد انتهى تكليفي عميداً لشؤون المكتبات، وتسلمت رئاسة قسم الآثار والمتاحف، وكان وقتي جله مسخراً للعمل الأكاديمي والميداني واللجان المتعددة في الجامعة. ولم يكن في ذهني البتة أن أنتقل للعمل في أي جهة أو مؤسسة حكومية غير الجامعة التي كنت أرى فيها حياتي ومتعتي.

اتصل بي معالي الوزير الجديد (أبو أحمد) طالباً مني زيارته بمكتبه في الوزارة، فقابلته في صباح الثلاثاء ٩ جمادى الأولى ١٤١٦هـ (٣ أكتوبر ١٩٩٥م). وكان الحديث مركزاً على نظرته للآثار وأهميتها في تاريخ الوطن، وأن جهاز الآثار ينبغي أن يتطور ويعمل باستقلالية أسوة بالدول الأخرى، وأنه سيعمل ما في وسعه لتحقيق ذلك. وذكرت له أن جهاز الآثار وضعه لا يسر، والمملكة قارة والجهاز بحاجة إلى موارد بشرية ومالية وتدريب وابتعاث. ومن الموضوعات المهمة التي تحدثنا عنها، أهمية الشروع في تحريك ملف المتحف الوطني الجديد، الذي سبق للوزارة أن أكملت دراساته منذ سنوات وتأخر تنفيذه لأسباب مالية، وأكد لي أنه سيتحدث مع سمو أمير منطقة الرياض بهذا الخصوص، وطلب مني أن أكون عوناً لمعاليه في إدارة شؤون الآثار في الوزارة، وأن أفكر وأعود إليه بعد مدة. وبعد هذه المقابلة، بدأ أبو أحمد يحيل إليّ - بصفة خاصة - بعض المواضيع المتصلة بالآثار لإعطائه الرأي العلمي والفني فيها. كان أبو أحمد في غاية الخلق، فبعد ذلك اللقاء بعث إليّ برسالة شخصية بخط يده يقول فيها:

«أرغب في عونك، وأطمع في إسهامك، وأثق في قدراتك. وأقترح على أخي الكريم أن تأذن لي بأن أطلب من وزارة التعليم العالي إعارتكم لنا بوظيفتكم أستاذاً ونكلفكم بالعمل وكيلاً مساعداً للآثار.. وحتى تنجلي الصورة فيما بعد لأننا بصدد دراسة هيكل الوزارة، وستكون أنت مشاركاً في هذا الجانب، وآمل أن أسمع جوابكم». بهذه الكلمات الجميلة، وبهذا الخلق الرفيع، لم أجد بداً من أن أعطي الموضوع حقه من التفكير الجاد، لأن ما كنت سأقدم عليه من قرار سيكون له تبعات على وضعي الأسري من جهة وعملي العلمي في الجامعة والدراسات البحثية التي كنت أقوم بها وأشرف عليها. وفي هذا الوقت كان هناك عدد من زملاء المهنة لهم تطلعات لنيل منصب وكيل وزارة (مساعد)، وبعضهم

توهّـم من خلال مقابلاتهـم للوزير بأن العين عليه، وأن الخطـوات النهائية لتعيينه على وشـك الصـدور. وكنت أشـفـق على مثل هـؤلاء الزملاء الأعـزاء مـن هذا التعجل، وهنـاك غيرهم كثير ممن أعـرف وعرفت عنهم مـن جامعـات أخرى ومن مؤسسـات حكوميـة وأهلية ممن تهافتوا على الوزير يسـلمون عليه ويعرضون خدماتهم للعمل معه، إما في جهـاز الـوزارة أو في إدارات التعليم، ربما بعضهم بحسـن نية، والبعض الآخر طمعاً في مراكز قيادية. ترددت كثيـراً في اتخـاذ القـرار، وقطع عليَّ أبو أحمد تفكيري بتعقيـب هاتفي، فأخجلني بدماثة خلقه، فقابلت معاليـه في صباح السـبت ١١ جمادى الآخرة ١٤١٦هـ (٤ نوفمبر ١٩٩٥م.)، وبلطفه المعهود ذكرني بحديثنا السـابق، وأكد لـي عن رغبته فـي طلبي من وزارة التعليم العالي على سـبيـل الإعارة، لكي أتولى إدارة شؤون الآثار في الوزارة، فما كان مني إلا أن أقبل ليس طمعاً في منصب أو وجـاهة، ولكن لإيمانـي بـأن هذا فيه خدمة للوطن من جهة، وأن مـن سـأعمل تحت إدارته سـيعينني علـى أداء عملي على الوجه الذي يتوافق مـع حركة التغييـر في الوزارة وتطلعات الدولة. طلبت من معالي الوزير تزويدي بتقرير عن وضع جهاز الآثار لأكون على اطلاع بالجوانب الماليـة والإدارية، وكانت النتيجـة لا تسـر، وشـعـرت أن التحدي كبير، فهناك عدد مـن منسـوبي الجهـاز موزعين على قطاعات الـوزارة، يعملون فـي السكرتارية وشؤون الموظفين، وبعضهم في إدارات التعليم، والوظائف القيادية معدومة، والميزانية متدنية، والمشاريـع معطلة، وكل ذلك كان يبعث علـى الإحباط لأي شخص سيتولى مسؤولية هذا الجهاز.

أخـذ طلب الإعـارة وقتاً ليس بالقصيـر داخل أروقة الجامعة. وفـي الوقت ذاته كان الدكتـور الرشيـد يلح علـيَّ في مباشرة العمل قبـل صدور قرار الجامعـة، كما طلب مني معالـي الدكتور خالـد العنقري وزير التعليم العالي أن أباشـر العمل مع الدكتور الرشيد، فذكـرت لـه أن مباشرتي للعمل قبل صدور قرار رسمي قـد يكون فيه مخالفة نظامية من الجهتيـن، وأكـد لـي أن الموافقة ستصدر إن شـاء الله ولن تأخذ وقتاً طويـلاً، والدكتور الرشيد، ألح عليّ في الطلب وأنا موافق. باشرت العمل في وكالة الآثار والمتاحف في مبني

الوكالة القديم بالشميسي في الخامس من شهر رمضان وصدرت الموافقة الرسمية على التكليف لمباشرة العمل في ٦ شوال من عام ١٤١٦هـ.

الوزير والطموح

كان أول ما واجهت في عملي هو حالة مبنى وكالة الآثار والمتاحف، فقد كان في الأصل سكناً خاصاً ثم نقلت ملكيته للوزارة ليكون مقراً لإدارة الآثار مع مجيء الدكتور عبدالله حسن مصري، واستقطع الدور الأرضي لتأسيس أول متحف وطني للمملكة العربية السعودية، وأضيفت له ملاحق خارجية لمعروضات التراث الشعبي، وقاعة لعرض الأفلام والمحاضرات، ومختبرات للتصوير، ومكتبة للدوريات والمراجع والمصادر المتخصصة، ومستودعات في الفناء الخلفي، وأضيف دور علوي للهندسة والمشاريع. وقد افتتح هذا المتحف رسمياً برعاية كريمة من سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض -آنذاك- في ٢١ محرم ١٣٩٨هـ، وبقي مقر إدارة الآثار على حاله سنوات طويلة، ولم يعد بالإمكان التعامل مع المبنى إنشائياً أوتحسين مظهره الخارجي أو معالجة أحشائه الداخلية المتمثلة في الأنابيب الصدئة والأسلاك المهترئة وتشققات الجدران، ولم يعد أثاث المبنى صالحاً للاستعمال، فكانت أوضاع المبنى تلك لا تتوافر فيها البيئة الصالحة للعمل، وما صاحب ذلك من توتر وضعف في التواصل بين إدارة الآثار وجهاز الوزارة. ووجدت أن في هذا الوضع الكئيب قد لا أكون قادراً على تسيير العمل وتطويره، وأصبت بحالة شديدة من الضيق وخيبة الأمل، وشعرت أن التحدي كبير، خاصة وأن تباشير إنشاء المتحف الوطني في منطقة المربع بدأت تلوح في الأفق، وأخذت أجول بهدوء في مكتبي وأتأمل خارطة المملكة العربية السعودية واتساع رقعة بلادنا العظيمة وما فيها من تاريخ وحضارة وتراث، وكيف يمكن النهوض مجددا بإدارة الآثار وإكمال المسيرة، في وقت كانت ميزانية الوزارة (المعارف) لا تتناسب مع الآمال والتطلعات لتحسين التعليم وتطويره مع قدوم الدكتور محمد الرشيد، وكيف سيكون وضع الآثار التي تقلصت ميزانية بنودها إلى أقل من الحد الأدنى، بل إن عدداً من البنود كان أمامها أصفاراً بدلاً من أرقام، وكانت بعض النفقات تصرف من بند الإعانات للكشافة

والنشـاط الطلابـي وغيرها. وأمام هذا الوضع، شعرت أنـي لا أستطيع تحمل المسؤولية وقررت مقابلة الوزير لطلب الاعتذار منه والعودة للجامعة.

عندمـا قابلت الوزيـر (أبا أحمد) استقبلني كما هي عادتـه بحرارة وسرور عظيمين، وبكلمات عذبة كلها أمل واستبشار بغد مشرق للتعليم وكل ما له صلة بعمل الوزارة. شرحت لـه باختصـار وضـع الآثار وهمومهـا وحاجتهـا للتطوير والتحسيـن في الكـوادر البشرية والمبانـي والتجهيـزات والمرافـق والخدمـات، خاصة وأننـا مقبلون علـى مرحلة جديدة وحاسمـة، وخشيتـي أنني قـد لا أستطيع القيـام بهـذه المسؤولية في ظل هـذه الظروف. قـال لـي الوزير: «يا أبا وائـل أنا واثق من قدراتـك، وعلى يقين أنك ستقـوم بالمهمة على الوجـه المطلوب، ولك صلاحيات بلا حدود، وسنذهب جميعـاً إلى ولاة الأمر، ونشرح لهم وضـع الآثار وحاجتها للتطوير، وهدفنا أن تكـون جهـازاً مستقلاً عن الوزارة أسوة بالبلدان الأخـرى، كما أن الـوزارة ستمر بهيكلة جديدة وسيكون للآثـار نصيب من التطوير، فتوكل على الله وكلنا معك». لم أجد بعد تلك الكلمات الرقيقة والمشجعة سوى أن أشكر أبا أحمد وقلت له: إن شاء الله سأكون عند حسن الظن، وسأعمل كل ما في وسعي في سبيل النهوض بتراث الوطن، ولكن لا تنزعج من مطالباتي وَتَحَمَّلُونِي، لأن الحمل كبير والمسؤولية أكبر!!

العمل بروح الفريق

أشـاع أبو أحمـد ثقافة العمل بروح الفريـق والشفافية، وأكد علـى أن كافة قطاعات الـوزارة تكمل بعضها البعض، وانتقلت هذه الممارسـة إلى الميدان، ومنح الصلاحيات، وكثّـف الزيارات التفقدية لوضع التعليم العام فـي كافة المناطق والمحافظات، والالتقاء بمديـري التعليـم والعاملين في الميدان التربوي، وتفقّد مشاريـع الوزارة القائمة وما هو تحت التنفيذ، والمتعطل منهـا والمتوقف، وحلْحَلتْ القضايا المالية مع الجهات المعنية، والتواصـل مع أمراء المناطـق، والعلماء، وأوليـاء أمور الطـلاب، والمواطنين، والفئات النخبويـة فـي المجتمع ورجال الفكـر والأدب والإعلام، بهدف سماع مـا لديهم من آراء وأطروحـات ومفاهيـم، تساعد في الرفع مـن شأن التعليم، وفي الوقـت نفسه مد جسور

التواصل مع المجتمع. وكانت الآثار إحدى القضايا التي تثار في كافة اللقاءات مع معالي الوزير، منهم من كان يعتب على الوزارة في عدم إعطاء هذا القطاع حقه من الاهتمام، وكان هناك فئات أخرى لها توجهات مغايرة لا ترى للآثار أهمية، إما لجهل منهم أو لديهم أحكام مسبقة حول الآثار.

وضع أبو أحمد تنظيماً للاجتماعات الأسبوعية والشهرية، فكان يوم الأربعاء مخصصاً لكبار المسؤولين في الوزارة (الوكلاء ومن في حكمهم)، واجتماعاً في نهاية كل شهر يحضر فيه مديرو العموم (ومن في حكمهم). وكانت هذه الاجتماعات تعقد في وقت محدد، ولا يقبل فيها تأخير أوغياب دون عذر، لكون هذه الاجتماعات جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الإدارة، وكانت بمثابة ورش عمل وعصف ذهني، تتخللها مناقشات ساخنة وتنتهي بقرارات حاسمة. وانتقل هذا النهج إلى إدارات التعليم والميدان التربوي، وشاع روح الحوار الذي أذاب الكثير من الشحناء بسبب اختلاف وجهات النظر. وتعددت المؤتمرات والندوات وورش العمل في مختلف أرجاء المملكة، و كان جميعها موجهاً لتحسين بيئة تعليمية جيدة، وتحسين أداء المعلمين، وتطوير المناهج والمبنى المدرسي ومصادر التعلم.

وفي أول اجتماع أسبوعي لمسؤولي الوزارة أكد أبو أحمد على الآثار وأهميتها ومسؤولية الوزارة تجاهها، وطلب من قطاعات الوزارة التعاون وتسهيل الصعوبات التي تعترض عمل الآثار. وبعد أسبوع من مباشرتي العمل، في ٦ من شهر رمضان، ١٤١٦هـ، اصطحب الوزير كافة القياديين في الوزارة لزيارة حصن المصمك، الذي تم تحويله إلى متحف يحكي تاريخ المملكة، وتم تفقد معالم المباني الطينية وقصر المربع بمنطقة المربع، التي سيتم إنشاء المتحف الوطني فيها. واشتملت الزيارة كذلك لمقر وكالة الآثار والمتحف القديم، ومن المفارقات العجيبة أن معظم القياديين كانت هذه أول مرة يطلعون فيها على بعض مرافق وكالة الآثار وإنجازاتها، وكانت ردة الفعل على وجوههم واضحة. وقد شعرت بشيء من الطمأنينة بأن الأمور ربما ستتحسن بالرغم من العقبات المالية والإدارية.

المجلس الأعلى للآثار

كان المجلس الأعلى للآثار في حالة ركود لسنوات عدة، ولم يعاود نشاطه إلا قبل عام من قدوم الدكتور الرشيد للوزارة، وكان معالي الدكتور الخويطر قد رشحني في عضوية المجلس، وحضرت معه جلسة واحدة قبل تركه للوزارة وجلسة أخرى بعد تولى الدكتور الرشيد. وقد رأى معالي الوزير أن إعادة تشكيل المجلس قد يكون بداية جيدة لدعم مسيرة النشاط الأثري في المملكة، وتم اختيار أعضاء ممثلين للجهات الحكومية وآخرين لذواتهم، وبعضهم ممن شارك في عضوية المجلس من بداية تشكيله. وأرى من باب العرفان الإشارة إلى أولئك الأعضاء الذين كان لجهودهم وتعاونهم مع الدكتور الرشيد الأثر الكبير في دعم مسيرة العمل الأثري في بلادنا، وهؤلاء هم:

الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الثنيان.

معالي الأستاذ إبراهيم بن عبد الرحمن الطاسان (وزارة المالية).

(ثم جاء بدلا عنه الأستاذ حامد بن محمد الغامدي).

فهد بن محمد الفهيد (وزارة الداخلية).

ثم (تركي بن محمد الملافخ).

ثم (الدكتور أحمد بن أحمد السناني).

الأستاذ محمد بن على الخضير (وزارة الإعلام).

الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن السبيهين (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد).

الدكتور مهندس عبد العزيز بن عبد الله الخضيري (وزارة الشؤون البلدية والقروية).

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الطيب الأنصاري.

والأستاذ الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي.

والأستاذ عبد المقصود خوجة.

والدكتور عبد العزيز الخضيري.

وقد كان للمجلس برئاسة الدكتور الرشيد تأثير كبير في مسيرة العمل الأثري في المملكة ودعم استقلالية الآثار عن الوزارة. ومن الأعضاء السابقين مع بداية تولي الدكتور الرشيد حقيبة الوزارة:

معالي الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد الضبيب.

الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن الثنيان (وزارة المعارف).

والأستاذ إبراهيم بن شخبوط السلطان (وزارة الداخلية).

والحقيقة أن أعضاء المجلس تفاعلوا جميعهم مع توجهات الوزير الرشيد رئيس المجلس في أهمية الارتقاء بجهاز الآثار على مستوى أفضل مما كانت عليه.

الحي أولى من الميت

تسارع نشاط وكالة الآثار على صعيد واسع في أرجاء الوطن، ولم أذكر أن الوزير الرشيد، أعاد طلباً واحداً بالرفض أو الاعتذار، ولكن البنود المالية كانت تحول دون تحقيق الاحتياج ضمن الحد الأدنى لمتطلبات العمل، إضافة إلى شح الوظائف والابتعاث والتدريب. وقد سرت على ألسن بعض التنفيذيين في كواليس الوزارة عبارة «الحي أولى من الميت» عندما تعرض عليهم المعاملات الخاصة بطلبات الآثار. فكتبت للوزير الرشيد عن تلك الحال، فأصدر قراراً عاجلاً أن يتم ربط الوكالة بمعاليه مباشرة، وتمنح لوكيلها صلاحية وكيل وزارة. وكان لذلك القرار أثره الإيجابي على نشاط الوكالة، وساعد في ارتفاع الروح المعنوية لمنسوبيها. ولم يكتف الوزير الرشيد بإصدار ذلك القرار، بل

أتبعه بالحديث في الاجتماع الأسبوعي لمسؤولي الوزارة، مؤكداً على أنه لا يوجد أي مبرر لوضع أي عراقيل أمام وكالة الآثار. وإذا كان أحد من مسؤولي الوزارة غير مقتنع بالآثار وأهميتها، فهذا شأنه، ولا يوجد أي مسوغ لعرقلة هذا الجهاز بأي حال من الأحوال، والوزارة مسؤولة عن الآثار ووزيرها مسؤول أمام ولاة الأمر في رعاية الآثار وجهازها، ويجب على الجميع التعاون من الآن فصاعداً. وقد سعى الوزير لتحويل وكالة الآثار لتصبح جهازاً مستقلاً له شخصية اعتبارية أسوة بالدول الأخرى، وبذل الوزير جهوداً حثيثة أمام ولاة الأمر، وتقدم بطلب تحويل وكالة الآثار والمتاحف إلى هيئة عامة للآثار، وصدرت التوجيهات السامية بالموافقة، وشكلت لجنة وزارية عليا لوضع النظام والتنظيم للهيئة، وكانت اللجنة برئاسة معالي الوزير الرشيد وعضوية أصحاب المعالي: الدكتور محمد بن عبد العزيز آل الشيخ والدكتور مطلب النفيسة والدكتور مساعد العيبان. وقد أكملت اللجنة عملها ووضعت مشروع النظام والتنظيم للهيئة العامة للآثار والمتاحف، ورفعت توصياتها للمقام السامي الكريم، وأجيزت التوصيات من هيئة الخبراء، وخلصت توجيهات الدولة بضم الوكالة إلى الهيئة العليا للسياحة، وكان لهذا التوجه فيه بعد نظر، ويتفق مع التوجهات التي كان يتطلع إليها الوزير الرشيد وأعضاء المجلس. كما أن المجلس استجاب للتوجيهات السامية بأهمية فتح آفاق التعاون العلمي المشترك مع المؤسسات والهيئات الخارجية في مجال الدراسات والتنقيب عن الآثار على أساس شروط وضوابط، والحمد لله وضعت الشروط المطلوبة وبدأت الوكالة في تطبيق التعاون مع البعثات العلمية المشهورة من ألمانيا واليابان وفرنسا وأمريكا. وتطورت هذه الجهود لمستوى أفضل بعد انضمام وكالة الآثار والمتاحف للهيئة العليا للسياحة، وكان معالي الوزير الرشيد عضواً في مجلس إدارة الهيئة في بداية تكوينها.

المتحف الوطني (المشروع الجديد)

مع بداية تكوين إدارة الآثار وصدور نظام الآثار وتشكيل المجلس الأعلى للآثار، صدرت الموافقة السامية على نزع المباني التاريخية في منطقة المربع لصالح إدارة الآثار لتقيم عليها المتحف الوطني للمملكة، وقد بقي هذا المشروع حلما يراود ذوي

الاختصاص، ويساندهم في ذلك عدد من القياديين في بلادنا، الذين يرون أهمية الآثار والتراث وحاجة المملكة عامة والرياض خاصة إلى متحف وطني، يحكي قصة هذا الكيان الكبير وما على أرضها وفي باطنها من مكنون تراثي وحضاري، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز الذي صرح من أول يوم تشرفت به الرياض أميراً لها، بأن العاصمة بحاجة إلى مكتبات ومتاحف ومراكز ثقافية وحضارية. كما أن سموه سبق أن كتب بخط يده كلمة في سجل الزوار لأول متحف وطني في حي الشميسي بالرياض في ١٢ محرم ١٣٩٨هـ قال فيها «.. إن هذا المتحف على قصر عمره قد خطا بالآثار والتاريخ خطوات طويلة آمل أن نواصلها بما يحقق الغاية والهدف المنشود».

وقد بذلت الوزارة (المعارف) ما استطاعت في وضع عدد من الدراسات والتصاميم للمتحف حتى استقر الأمر على دراسة تفصيلية شاملة لكامل المنطقة التاريخية في حي المربع، لكن وبالرغم من أن المبالغ المالية بقيت مرصودة لصالح المشروع إلا أن شيئا لم يتم على مدى عشرة أعوام فأعيدت المبالغ لوزارة المالية. وبقي المشروع الحلم على حاله حتى قضى الله له أن يعود من جديد بهمة سمو الأمير سلمان ورؤيته الثاقبة، فصدرت توجيهات المقام السامي الكريم بتنفيذ المتحف الوطني للمملكة العربية السعودية ودارة الملك عبد العزيز في موقع واحد، واشتمل المشروع كذلك إنشاء فرع لمكتبة الملك عبدالعزيز العامة وقاعة للمحاضرات ومرافق وخدمات عديدة، ويشرف على تنفيذ المشروع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وليتزامن هذا المشروع العلمي والثقافي الرائد مع احتفالية المملكة العربية السعودية بمرور مائة عام على تأسيسها في دورها الثالث. وتشكلت لجنة عليا تنفيذية ولجنة تحضيرية لهذه المناسبة الاحتفالية برئاسة سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز، وكان لي شرف الانضمام إلى اللجنة التحضيرية ممثلاً للوزارة (المعارف)، وتشكلت لجنة تحضيرية علمية لتنظيم مؤتمر عالمي عن المملكة في مائة عام، وكان لي الشرف أيضاً أن أكون عضواً في هذه اللجنة.

وفي الواقع كان الحمل كبيراً على الوزارة (ممثلة في وكالة الآثار والمتاحف)، في توفير المواد العلمية والمواد الأثرية والتراثية وتجهيزها للعرض في المتحف، وكان هذا

لـن يتأتى إلا بتوفير فريق علمي وفني وإداري يديـر العمل، وبالتنسيق المباشر مع الهيئة العليـا لتطويـر مدينة الرياضـ. وتشكل فريق علمي مـن المختصين في الآثـار والتاريخ (باقتراح من وكالة الآثار) ليكون دور الفريق العمل على وضع سيناريو العروض المتحفية، وكان الاختيـار مناسبـاً لكون جل من اختيروا من أساتـذة الجامعة متخصصين في آثار المملكـة وتاريخها، كما أنهـا كانت مناسبة للعديد منهم للتواصـل مع المتاحف العالمية وخبـراء المشروع، فازدادت خبرتهم في مجالات عدة. وكان على وكالة الآثار تنفيذ عدد من المهام الأساسية، وهي:

١ - تهيئـة آلاف القطـع الأثرية والمواد التراثيـة والصور والمعلومـات الدقيقة عن تلك القطع بالوصف والصورة.

٢ - توفيـر المعلومـات عـن المواقـع الأثريـة والتاريخيـة والخرائط والرسـوم والصور الفوتوغرافية.

٣ - تقديـم الدعـم الميدانـي للفريـق العلمي في جمـع المعلومـات ومـواد العـروض المتحفيـة فـي المناطق والمحافظات من خـلال إدارات الآثـار والمتاحف المحلية والإقليمية.

٤ - اعتماد الدراسات والتصور النهائي لسيناريو العروض المتحفية.

ونظـراً لأهمية هذه المناسبة الوطنية وبالرغم من محدودية الكوادر الفنية والعلمية في وكالة الآثار والموارد الماليـة والإحباطات والعقبات الكثيرة، إلا أنه بتشجيع ومؤازرة معالـي الوزير تم توفيـر المتطلبات اللازمة، وكان الحس الوطنـي والهمة الصادقة لدى الأخـوة الزمـلاء أعضاء الفريق يفـوق كل تصور. فقد وفرت هيئـة تطوير الرياض مقراً مؤقتاً في قصر الثقافة بحي السفارات، وكانت المواد الأثرية والتراثية والوثائق تنقل أولا بـأول إلى هذا المقر، ويقوم الفريـق العلمي بتنظيف القطع وتسجيلها وتوثيقها وتنسيقها حسـب سيناريـو العرض المتحفي. ولمـا ضاق بهم المكان تم اختيـار مستودع كبير على

طريـق صلبوخ، وكان العمل يمتد وعلى مدى عامين كاملين على مدار الساعة، وقد كنت أشعـر بـأن بعضهم كان يضيق ذرعاً بسبب ضغط العمل وقلة المـردود المادي بالنسبة للساعـات الإضافية، إلا أن زيارات معالي الوزير (غيـر المبرمجة) المفاجئة والمتكررة طوال العمل والتهيئة كان لها أثرها الإيجابي على نفسيات الزملاء، فكان يشجعهم ويشد من أزرهم ويبارك جهودهم، ويتابع كل صغيرة وكبيرة، وينقل الصورة كاملة لسمو الأمير سلمـان وللمسؤولين. والحمد لله تكلل هذا الجهد والتعاون والتنسيق المتواصل مع الهيئة العليـا لتطويـر مدينة الرياض بالنجاح. ومـع تباشير صباح الجمعـة الخامس من شوال مـن عام ١٤١٩هـ، كان بهو المتحف الوطني مكتظا بكبار مسؤولي الدولة يتقدمهم الملك عبد الله بـن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) وسمو ولي العهـد (النائب الثاني (آنذاك) وسمو الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس اللجنة التنفيذية واللجنة التحضيرية للاحتفال المئـوي، وعدد كبير من أصحاب السمو الأمـراء والمسؤولين، وعندها شُرِّف هذا الجمع الكبيـر بقدوم خادم الحرمين الشريفيـن الذي رفع الستار عن اللوحـة التذكارية مؤذناً بافتتـاح مشروع المئوية مركز الملك عبد العزيـز التاريخي في منطقة المربع التي رسم منها الملك عبد العزيز (رحمه الله) مسيرة التنمية لهذا الوطن العزيز المملكة العربية السعوديـة. حقا لقـد أنستنا فرحة اكتمال هـذا الصرح العلمي والتاريخـي والثقافي كل المتاعـب والمعانـاة التي واجهتها وكالة الآثار والمتاحف، والتـي يصعب سردها في هذا الإطـار، لكن العبرة بالخواتيم، ولولا أريحية سمو الأميـر سلمان ومتابعة الدكتور محمد الرشيـد ودعمه وتشجيعه لما تمكنت الوزارة (ممثلة في وكالة الآثار والمتاحف) من أداء دورهـا في هذا الإنجاز الرائـع. غير أنه بقي أمامنا مسؤوليات جديدة تتلخص في إدارة وتشغيـل المتحـف، والمحافظة على العروض المتحفية فيـه، والتعامل مع الزوار والوفود الرسمية. فالمتحـف الوطني يشكل العنصر الأكبر في منظومة مركز الملك عبد العزيز التاريخـي، وبالرغـم من كل الجهود التي بذلت مع الجهـات المختصة فقد بقي المتحف دون كـوادر بشريـة ودون حراسات أمنية، وهنا ألحّ علي أبو أحمد أن أعمل ما في جهدي، وأن أتصرف وأفكر في الحلول مهما بلغ الأمر، فكان الآتي:

١ - تـم تفريـغ عـدد كبير من صفـوة المختصين في وكالـة الآثار والمتاحـف للعمل في المتحف الوطني بإدارة الدكتور علي بن صالح المغنم.

٢ - تم تكليف الأستاذ إبراهيم البريهي (رحمه الله) مديراً عاماً لإدارة الآثار.

٣ - تم تكليف مؤسسة وطنية للحراسات الأمنية للعمل في المتحف.

وقـد واجهتنا مشكلة كبيرة في توفير الاستحقاقـات المالية للمؤسسة، وكنا نعلم أن في ذلـك مخالفة نظامية تقتضي مسائلة صاحب الصلاحيـة. وكان أبو أحمد يكرر عليَّ مقولـة: «ليس هناك أشجع من بريء»، وبعد مراسـلات ومطالبات من صاحب المؤسسة وكان محقا في ذلك، وانتهى به الأمر بتقديم شكوى وتظلم أمام المقام السامي، وبالرغم مـن اللوم الـذي صدر للـوزارة إلا أن المقـام السامي الكريـم تفهم مصداقيـة الوزارة وحرصهـا على أمن المتحف، فصرفت مستحقات المؤسسـة كاملة من ميزانية الوزارة، وتضمنت التوجيهات تخصيص وظائف حراس أمن للمتحف، وهذا ما تم ولله الحمد.

الإدارة النسوية للمتحف الوطني

ومـن الأمور الأخرى التي واجهناها فـي إدارة المتحف، وهو كيف يتسنى لنا التعامل مع طالبات المدارس والكليات والمعاهد والوفود النسائية وتوفير الخدمة لهن دون توفير كـوادر نسائية مدربة، تتولى تقديـم الشرح للزائرات وتنفيذ برامـج متحفية تهم المرأة والطفل، وكان هذا الأمر غاية في الأهمية. وإزاء ذلك وافق معالي الوزير على مايلي:

١ - الاستعانـة علـى سبيل الإعارة بإحدى منسوبـات إدارة تعليم البنات بالرياض للعمل مديـرة لوحدة الإدارة النسوية في المتحف الوطني، وقد وقع اختيارها لكونها تربوية مـن جهة، ولأن زوجها من قدامى الآثاريين ويعمل في المتحف، غير أن الانتظار كان ممـلاً للحصول على موافقـة الرئاسة العامة لتعليم البنـات، لأن الطلب كان غريبا، ولأن امـرأة تعمل في المتحف الوطني كان أيضا أمرا غير مفهوم بالنسبة لهم. وعلى أي حـال باشرت تلك السيـدة الفاضلة (سوزان حسن جوهـري)، عملها واشترطت

عليهـا أن تصطحب خادمتها معها حتى ينتظـم عقد الإدارة النسائية، وحتى تطمئن فـي مكانها المعزول عن الإدارة الرجالية. وقد أدت تلك السيدة الفاضلة عملها حتى انتهاء فترة إعارتها.

وتبيـن لمعالـي الوزيـر أهميـة المتحـف ودوره التربـوي بالنسبة للأسـرة والطفل والطالبـات والمعلمـات على حد سـواء، و دون توفير كوادر نسائيـة لتقديم هذه الخدمة للمجتمـع فلن يكون هناك فائدة من المتحف، وكان الحـال هو التوظيف على بند الأجور وعلـى نظام الساعـات، والحمد لله تم توظيـف عناصر نسائية فـي تخصصات متنوعة تتناسـب مـع رسالة المتحـف: (رياض أطفـال، جغرافيـا، تاريخ، علوم، لغـة إنجليزية، اجتماع، تربية فنية، ثقافة إسلامية). وأمام تزايد أعداد الزيارات ومجموعات المدارس والفعاليـات المنوطة بالإدارة النسائية، فقـد تم توظيف عناصر نسائية للحراسات، وبلغ مجموع العناصر النسائية في المتحف الوطني ما يقارب من سبعين موظفة. والحمد لله أثمرت هذه الجهود، وكان لهن دور بارز، في تقديم خدمة مميزة للمجتمع، وتبين أن بنات الوطن لديهن تميـز وإبداع إذا أعطيت لهن الفرصة للإنجاز، وتولت إدارته سيدة كفوءة تحمل درجة الدكتوراه في الآثار هي الدكتورة دليل القحطاني.

٢- الهيئة الاستشارية

ومـن النجاحات المهمة التي نفتخر بها هـو مبادرة كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز بتشكيل فريق من سيدات المجتمع اللاتي لهن إسهامات في المجتمع وفي العمل التطوعي للتعاون مع المتحف الوطني، وتوصيل رسالته للمجتمـع المحلي وبنـاء جسور للتواصل مـع المتاحف والمؤسسات خارجيـاً، ولم يتردد معالـي الوزير في مباركة هذه الفكرة الرائدة، والموافقة على تأسيس الهيئة الاستشارية للمتحف الوطني برئاسة الأميرة عادلة. وقد قدمت الهيئة أعمالاً جليلة في ترسيخ رسالة المتحـف في المجتمع المحلي، ونقل صورته خـارج المملكة، وذلك بفضل الله ثم بجهود سمو الأميرة وزميلاتها الفضليات. وللتاريخ أود التأكيد على الدور الفاعل والمؤثر للهيئة

الاستشارية الذي ساعد في تفعيل دور المتحف في ظروف صعبة، وتحملت سمو الأميرة عادلة الشيء الكثير من مالها ووقتها، واستمر هذا الدور بفاعلية أكثر بعد ضم وكالة الآثار إلى الهيئة العامة للسياحة.

المتاحف الوطنية

كانت وزارة (المعارف) قد شرعت في إنشاء متاحف إقليمية ومحلية حديثة في كل من (جيزان، نجران، الهفوف، الجوف، تيماء، العلا)، وقد صممت هذه المتاحف لتستوعب العروض الأثرية والتراثية من المناطق نفسها مع مواد أخرى من باقي مناطق المملكة، لتعطي صورة متكاملة عن تعاقب الحضارات على أرض المملكة، وتتوافر في هذه المتاحف تجهيزات لأعمال البحث العلمي. وبمجيء الوزير الرشيد تم افتتاح متحف الهفوف برعاية الأمير سعود بن نايف نائب أمير المنطقة الشرقية -آنذاك-، كما زار معالي الوزير في مدة وجوده بالوزارة كل المتاحف المحلية والإقليمية خلال جولاته التفقدية للتعليم في مناطق المملكة. وكان لهذه الجولات أثرها الكبير في النهوض بالمتاحف وتطوير أدائها وتحسينها.. ومن بين الأعمال الجميلة تطوير متحف الآثار والتراث في الدمام بالمنطقة الشرقية، واستحداث قاعة متخصصة في المسكوكات وآثار المنطقة تحمل اسم قاعة الأمير محمد ابن فهد بن عبد العزيز، وبالرغم من وجود هذا المتحف ضمن مبنى مكتبة الدمام العامة، إلا أنه يعد من أهم المتاحف المحلية في المملكة، نظراً لأهمية المواد الأثرية المعروضة فيه. وتمكنا ولله الحمد من ترميم و تطوير عدد من المباني التاريخية التي تشرف عليها الوزارة، ومنها قصر شبرا بالطائف الذي أعيد ترميمه وتجهيزه بالكامل على نفقة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز -رحمه الله-، وافتتحه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد. ومن المباني التاريخية التي نجحنا في ضمها لمنظومة متاحف المملكة، قصر الملك عبد العزيز بحي الزاهر بمكة المكرمة، الذي أعيد ترميمه وتوظيفه متحفاً للآثار والتراث، وافتتحه سمو الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية نيابة عن صاحب السمو الملكي ولي العهد -آنذاك- الأمير سلطان بن عبد العزيز -رحمه الله-. كما تمكنا من إنشاء نواة لمتاحف في عدد من المناطق

والمحافظـات، لتكون انطلاقة للتخطيط المستقبلي لمتاحف المملكة، ومنها: متحف منطقة تبـوك، متحف منطقة الحدود الشماليـة في عرعر، متحف منطقة حائـل، متحف القنفذة، ومتحـف تراثي في محافظة النماص، ومتحف منطقة الباحة (افتتحه صاحب السمو الملكي الأميـر محمد بن سعود بن عبد العزيـز)، وإنشاء قاعة لتراث الملك سعود بن عبد العزيز رحمه الله في قصر خزام بجدة. وتوسعة قاعة جديدة بمتحف نجران للآثار والتراث. كما تم تشجيـع إدارات التعليم بتنظيم عروض تراثية دائمة ضمن مبانيها أو احتوائها في مدارسها الكبيـرة. ومـن الأشيـاء الجميلة التـي نفتخر بها هو النجـاح في ضم عدد كبيـر من مباني الدولة التاريخية وإعطائها الأولوية في أعمال الترميم والتأهيل، ويضاف هذا إلى النجاحات الكثيـرة التـي حققتها الوزارة فـي المحافظة على التـراث المعمـاري والتاريخي، ومن هذه المعالم التي شملتها أعمال التوثيق والترميم والتأهيل قصور الملك عبد العزيز في المويه و الدوادمي والخرج وقصر "أبو جفان" قلعة ضبا وقصور ومباني الدولة في عدد من المناطق والمحافظات، ومنها: مبني القشلة وقلعة أعيرف في حائل، و قصر الحديثة والعيسوية وقصر لينة والكاف وقصر الملك عبدالعزيز بوادي الدواسر. ومن المشاريع الرائدة في المحافظة على المباني التاريخيـة قصر إبراهيم ومسجد القبة وهو مشروع فريد ورائد، وأصبح معلماً تاريخيـاً ومركزاً للفعاليـات الثقافية والتراثية في قلب مدينة الهفـوف. وبالإضافة إلى ذلك فهناك مباني تراثية أخرى عديدة، شملتها برامج التوثيق والتسجيل وأعمال الترميم تمهيداً لتوظيفها وتأهيلها. كما تم إنشاء معرض دائم لآثار المملكة في قاعة العروض بمركز الملك فهد الثقافي بمناسبة تزامن افتتاحه مع اختيار مدينة الرياض عاصمة للثقافة العربية، وقد كانـت ليلة الثلاثاء ٢٥ من شعبان ١٤٢١هـ (٢١ نوفمبر ٢٠٠٠م)، أمسية جميلة وعيداً تراثياً وآثاريـاً، عندما شُرِّفَت الوزارة بافتتاح هذا الجهد من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بـن عبـد العزيز (ولـي العهد آنذاك) وبحضـور سموولي العهد الأميـر سلطان بن عبد العزيز -رحمه الله- (النائب الثاني آنذاك).

وبالرغـم من القيود وظروف الميزانية وقلة عدد الموظفين إلا أن الروح العالية لدى منسوبـي الآثار وتعـاون مديري التعليم فـي المناطق والمحافظـات كان عاملاً مهماً في

تقـدم المسيرة في المحافظة علـى الآثار وبث الوعي بتراث المملكـة، وقد بذل الزملاء فـي الميـدان جهوداً مضاعفـة بهذا الخصوص، أدت إلـى أن اعتمدت الدولـة مشاريع متحفيـة جديدة في عدد من المناطـق والمحافظات. وقد حرص معالـي الوزير الرشيد فـي اطلاع مسؤولي الدولة على وضع الآثار في المملكة وفي تنظيم زيارات مجدولة لكبار الشخصيات لزيارة المتحف الوطني والمتاحف الأخرى في مناطق المملكة. ويأتي متحف المصمك في مقدمة المتاحف التي استقطبت العديد من الشخصيات الكبيرة من داخل المملكة وخارجها، وقد سعدت الوزارة ومنسوبي وكالة الآثار بزيارة صاحب السمو الملكي الأميـر نايف التفقدية لمتحف المصمك مساء الثلاثاء ١٦ شعبان ١٤١٨هـ (١٦ ديسمبر ١٩٩٧م)، وتركـت تلك الزيارة نتائج إيجابيـة لاحقة ساعدت الوزارة في النهوض بالآثار وتنمية المتاحف. وأذكر مما قاله سمو الأمير نايف في تلك الأمسية الجميلة:

«نحـن الآن في المكان الذي قـدَّر الله أن يكون فيه النصر لعبد العزيز- رحمه الله- وصحبـه الأشاوس، ومن هنـا بدأ البناء.. بناء هذه الدولـة (المملكة العربية السعودية) ووحـد الأمة، وحقق الوحـدة الحقيقية الشاملة لأبناء هذا الوطـن، وحقق الأمن في هذه البـلاد والرخاء، وفتح أبواب العلم الذي نهل منه كل مواطن، ورفع شأن الأمة بإرادة الله وتوفيقـه» ومما قاله سموه أيضاً «أشكـر أخي الدكتور محمد (الرشيـد) أن هيأ لي هذه الفرصـة لأزور هـذا القصر للمرة الثانية، أما الزيارة الأولـى فقد أشار إليها الأخ محمد باقتضـاب وهـو يعلمها، وزيارتي الأولى زرت هذا القصر سجينـاً أنا وأخي تركي بن عبد العزيـز وأخي الأمير سلمان بن عبد العزيز لتأخرنا عن المدرسة، ومن الصدف الغريبة أننـا اليوم نزور هذا القصر، وهو يحظى برعاية وزارة المعارف ورجال التعليم، وكأنهما حادثتـان مستمرتان لبعضهما، وفي هذا المكان حقيقة أريد أن أشكر وأقدر لأخي الأمير سلمـان بـن عبد العزيز أمير منطقـة الرياض حفاظه على هذا المعلـم التاريخي المهم لمملكتنا العزيزة..».

أما الوزير الرشيد فقد تحدث في كلمة أمام سمو الأمير نايف جاء فيها:

«إن المملكة العربية السعودية غنية بآثارها التاريخية، وبآثار الحضارات التي تعاقبت على أرضها، التي جعلت علماء الآثار في مختلف البقاع يفدون إليها، يدرسونها، ويستنطقونها، وجسدت هذه الأهمية الزيارات التفقدية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- لكثير من المعالم التاريخية والحضارية في المملكة، وتوجيهه -حفظه الله- بالحفاظ عليها ورعايتها، ذلك التوجيه الذي كان أساساً لسياسة وزارة المعارف في العناية والمحافظة على مواقع التراث في كافة المناطق والمحافظات..»، ومما قاله الوزير الرشيد:

«.. ومن باب نسبة الفضل إلى أهله، فإنني أغتنم هذه المناسبة لأذكر شهادة للتاريخ هي أن هذا الصرح الذي نحن فيه اليوم ما كان لينقذ من زوايا النسيان لولا فضل الله ثم حكمة الأمير سلمان بن عبد العزيز حفظه الله الذي أدركت خبرته أهمية احتضان هذا المكان التاريخي المتميز، بعد أن كاد يصبح محلات تجارية أو مستودعات عادية!! فلم يتم إنقاذه فحسب، إنما ركز صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز كل الجهود لترميمه وإعادة تشييده وصيانته وحسن إدارته، وهي حلقة واحدة في سلسلة أياديه البيضاء على مدينة الرياض، فجزاه الله خير الجزاء وأوفاه».

موسوعة تاريخ التعليم

كان لدى معالي الوزير فكرة رائدة تهدف إلى توثيق مسيرة تاريخ التعليم في المملكة، وازدادت الفكرة نضجاً مع اطلاعه على بعض العروض المتحفية، التي اشتملت على وثائق ومواد تراثية مرتبطة بالتعليم وتاريخه. ومع بدء الاستعدادات للمناسبة الاحتفالية بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، كتب معالي الوزير لسمو أمير منطقة الرياض ورئيس اللجنة العليا واللجنة التحضيرية للاحتفال المئوي بالبرامج والفعاليات، التي ستتولى الوزارة المشاركة بها في هذه المناسبة، وفي مقدمة ذلك تقديم عمل موسوعي يوثق لتاريخ التعليم في بلادنا خلال مائة عام.

وقد شرفني معالي الوزير برئاسة فريق علمي وفني للشروع في جمع المعلومات والوثائق والسجلات والصور والمواد التراثية ذات الصلة بتاريخ التعليم، ويضاف إلى ذلك توثيق رواد ورائدات التعليم في بلادنا. وقد تركزت أهداف الموسوعة في الآتي:

١ - رصد التطور التنظيمي للتعليم في المملكة العربية السعودية.

٢ - الإلمام بحالة التعليم ورواده في العهدين السعوديين (الأول والثاني) اللذين سبقا تأسيس المملكة العربية السعودية في حقبتها الثالثة.

٣ - توثيق الأحداث والوقائع التربوية التاريخية ذات الأثر المهم في مسيرة التعليم.

٤ - إعداد ترجمات للشخصيات التربوية التاريخية والمعاصرة ممن عمل في التعليم (رجالاً ونساءً).

٥ - تسجيل المنجزات التربوية السعودية في تاريخ التعليم ورصدها.

٦ - رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في المملكة العربية السعودية.

ولم تكن المهمة سهلة للغاية لفريق العمل، وكنا أمام تحدٍ كبير أوله المدة الزمنية لإنهاء المهمة، وثانيه جمع المادة الوثائقية والعلمية، وثالثه إعداد مادة الموسوعة ومراجعتها وتقديمها للطباعة. و بفضل الله وتوفيقه ثم بمتابعة معالي الوزير فقد تمكنا من إنجاز المهمة، وفي وقت قياسي وصدرت الموسوعة في طبعتها الأولى خمسة مجلدات (١٤١٩هـ/١٩٩٩م)، وكانت الموسوعة وفي الوقت المحدد في المعرض الخاص بإصدارات المئوية في ٢ شوال ١٤١٩هـ أي قبيل ثلاثة أيام من بدء المناسبة الاحتفالية للمملكة.

ونظراً لأهمية هذا العمل فقد صدرت توجيهات الوزير بإعادة طباعة الموسوعة بعد استيفاء كافة الملاحظات عليها من كافة النواحي العلمية التوثيقية واللغوية والإملائية وصدرت الموسوعة بحمد الله في طبعتها الثانية في عام (١٤٢٣هـ)، في ستة مجلدات وعلى مستوى جميل من حيث الطباعة والإخراج الفني.

لقد أثمر العمل في هذه الموسوعة في جمع وثائق نادرة توثق لتاريخ التعليم ومواد تراثية ساعدت في تقريب الصورة للأجيال الناشئة عن حركة تطور مسيرة التعليم في بلادنا وإبراز جهود الرعيل الأول من رجالات التعليم وطلاب الأمس الذين قطفوا الثمرات المبكرة من التعليم، وعملوا في مرحلة مهمة من تاريخ بناء هذا الوطن العزيز.

فهد بن عبد العزيز وزيراً للمعارف

من الأعمال التي شرفني بها معالي الوزير هو تكليفي برئاسة فريق علمي لإخراج كتاب توثيقي يحمل عنوان: (فهد بن عبد العزيز وزيرا للمعارف)، وذلك وفاءً واعترافاً لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (رحمه الله) الذي كان أول وزير للمعارف، والذي تابع مسيرة التعليم طوال حياته. وقد تم في هذا الكتاب توثيق جهود الملك فهد في التعليم، وتضمن خواطر وكلمات رقيقة صادقة بأقلام أبنائه ومعاصريه. وقد صدر الكتاب سنة ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م) ليتزامن صدوره مع المناسبة الاحتفالية: عشرون عاماً على تولي الملك فهد مقاليد الأمور، وقد حملت هذه المناسبة عنوان: (عشرون عاماً بناء ورخاء).

معرض تاريخ التعليم

وكان من ثمار توثيق مسيرة تاريخ التعليم في العمل الموسوعي الكبير، أن توافرت مادة متحفية متميزة، تمثلت في أعداد كثيرة من الصور والوثائق والسجلات النادرة عن مسيرة التعليم في بلادنا وتطوره، والمواد التراثية المرتبطة بالتعليم، وإزاء توافر هذه الثروة من الوثائق فقد أيد معالي الوزير فكرة إقامة معرض كبير في المتحف الوطني وتشارك فيه أيضاً الوزارات والمؤسسات والهيئات المعنية بالتعليم، وتم عرض هذا الأمر على صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز -رحمه الله- الذي ثمن للوزارة هذه البادرة ووافق على إقامته. وفي ٦ محرم ١٤٢٢هـ (٣١مارس ٢٠٠١م)، افتتح -رحمه الله- المعرض والفعاليات المصاحبة له، كما التقى -رحمه الله- بمسؤولي التعليم في جلسة أبوية حانية في قاعة كبار الزوار بالمتحف الوطني.

لقد حقق المعرض نجاحاً باهراً، واستقطب أعداداً كبيرة من الزوار والمعلمين والطلاب والطالبات والمهتمين من مختلف مناطق المملكة. ونتيجة لذلك وجه سمو الأمير سلطان بأهمية انتقال المعرض إلى باقي مناطق المملكة، ليتسنى لأكبر شريحة من المواطنين الاطلاع على مسيرة تاريخ التعليم. كما أيد -رحمه الله- أن يكون هناك متحف دائم لتاريخ التعليم. وكان المكان المقترح هو قصر الملك عبد العزيز بالبديعة على ضفة وادي حنيفة بالرياض، وهو القصر الذي تعلم فيه أبناء الملك عبد العزيز وعدد من رجالات الدولة ومن غيرهم من خاصة الناس وعامتهم، ذلك القصر الذي تحول فيما بعد إلى مدرسة تحمل اسم (صقر قريش)، ثم انتقلت المدرسة إلى مبنى حديث مجاور.

وبحمد الله وتوفيقه جال المعرض في مناطق المملكة الثلاث عشرة، و في كل محطة يتم افتتاح المعرض من قبل أمير المنطقة، وبحضور وزير التربية والتعليم ومشاركة مسؤولي كل منطقة من القطاعات المختلفة. وكانت المحطة الأخيرة للمعرض في العاصمة المقدسة (مكة المكرمة)، حيث افتتح المعرض والفعاليات المصاحبة له صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية نيابة عن سمو ولي العهد (آنذاك النائب الثاني ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام رحمه الله).

أما بالنسبة لتنفيذ فكرة تاريخ متحف التعليم الدائم فقد وضعت رؤية مبدئية للعرض شاملاً لمسيرة تاريخ التعليم من الماضي إلى الحاضر، وإدخال النواحي التقنية الحديثة ومصادر التعلم الجديدة حتى تكتمل الصورة. ومع انتقال تبعية وكالة الآثار والمتاحف إلى الهيئة العامة للسياحة والآثار حسب توجيه المقام السامي، فإن وزارة التربية والتعليم تعمل الآن على تحديد مكان بديل لإقامة المتحف.

وعلي أي حال فقد كان إصدار الموسوعة وتنفيذ معرض تاريخ التعليم من البرامج الرائدة التي تفاعل معها المجتمع والمسؤولون على حد سواء، وحققت الفائدة التي كانت الوزارة تصبو إليها، وكان هذا بتوفيق الله أولاً ثم بتشجيع الدكتور محمد الرشيد.

المعارض والندوات

نجحنا في تنظيم عدد من المعارض الأثرية والتراثية المتخصصة، في المتحف الوطني والمتاحف المحلية والإقليمية، والمشاركة في الفعاليات المميزة التي تتم في المناطق. ولعل من أهمها المعرض الكبير للآثار والتراث، الذي أقامته وكالة الآثار والمتاحف في قرية المفتاحة بمنطقة عسير، مساء الجمعة ٦ ربيع الثاني ١٤٢١هـ (٧ يوليو ٢٠٠م)، وتزامنت المناسبة مع افتتاح مبنى صحيفة الوطن. وقد نقلت مواد العرض بطائرة عسكرية، وخصصت له قاعات واسعة، وكان لدعم ومؤازرة سمو الأمير خالد الفيصل أثره الكبير في نجاح المعرض، الذي تم تمييزه عن سائر الفعاليات الأخرى، فقد افتتحه ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز -رحمه الله- (النائب الثاني آنذاك)، و توقف سموه الكريم كثيراً عند خزائن العرض واللوحات والخرائط، واستفسر عن العديد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، وعلّق على بعض الأحداث التاريخية. وكان لتشريف سموه -رحمه الله- لهذا المعرض أثره الكبير في دعم مسيرة النشاط الأثري في المملكة، وتأكيد سموه على أهمية الآثار والتراث في السياحة الوطنية وفي إبراز تاريخ المملكة وحضارتها داخلياً وخارجياً.

ومن المعارض الخارجية التي استضافها المتحف الوطني معرض «كنوز من الكويت»، وذلك مشاركة من دار الآثار الإسلامية في الكويت بمناسبة اختيار مدينة الرياض عاصمة للثقافة العربية، وقد افتتح المعرض صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض -آنذاك- مساء الأحد ١١ رجب ١٤٢١هـ (٨ أكتوبر ٢٠٠٠م)، وبحضور الشيخ ناصر بن صباح الجابر. وأقيم حفل افتتاح نسائي لهذا المعرض في اليوم اللاحق نظمته سمو الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبد العزيز على شرف صاحبة السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبد العزيز، وبحضور سمو الشيخة سعاد الصباح، واستضاف المتحف الوطني معرضاً دولياً عن تراث الألبسة في الهند عبر العصور (لباس)، وقد افتتح المعرض في ٢٨ رجب ١٤٢٣هـ (٥ أكتوبر ٢٠٠٢م). وقد حرص الدكتور محمد الرشيد، وبالرغم من نقص الموارد المالية، على أهمية التعريف بآثار المملكة على الصعيد

الداخلي والدولي، بهدف إبراز الجهود التي تحققت في مجال المسح الأثري والتنقيب، فتم إعداد معرض على أعلى درجة من التنظيم والإخراج بعنوان: «آثار المملكة: أعمال المسح والتنقيب الأثري» وقد تم افتتاح المعرض في قاعة العروض المؤقتة بالمتحف الوطني من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، أمين عام الهيئة العليا للسياحة مساء الإثنين ١٧ محرم ١٤٢٥هـ (٨ مارس ٢٠٠٤م)، وقد جسد المعرض الجهود التي بذلت في الميدان، وبيّن مدى ثراء المملكة تراثياً وحضارياً.

ونفذت وكالة الآثار والمتاحف معارض آثارية وتراثية خارجية في عدد من عواصم العالم في فرنسا واليابان والبرتغال وكندا. ومن المعارض المتخصصة التي لامست جذور التاريخ الإسلامي وحضارته، معرض «نقوش إسلامية مختارة من مكة المكرمة والمدينة المنورة» في مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية بإسطنبول وذلك في ٦ شوال ١٤٢٣هـ (١٠ ديسمبر ٢٠٠م). وقد لقي هذا المعرض قبولاً كبيراً من العلماء والباحثين في تركيا وتحدثت عنه وسائل الإعلام.

ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية

ونجحت وكالة الآثار والمتاحف وبدعم ومؤازرة المجلس الأعلى للآثار ومتابعة الدكتور الرشيد في تنظيم «ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية حمايتها والمحافظة عليها»، وقد عقدت بمركز الملك عبد العزيز التاريخي في المدة من ١٥-١٨ رجب ١٤٢٠هـ (٢٤-٢٧ أكتوبر ١٩٩٩م) وذلك برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية. وشارك في هذه الندوة اختصاصيون من جهات عديدة، من الجامعات والجهات الأمنية والقطاع الخاص. وحضرها عدد من مسؤولي الآثار في الدول العربية المجاورة. وقد ألقى سمو الأمير نايف كلمة جميلة معبرة كان لها نتائج إيجابية لاحقة، ومن النقاط التي ذكرها سموه:

- «تعلمون أن الأمم ذات التاريخ العريق لا تفرط بآثارها.. تحتفظ بها وتحافظ عليها.. تعتز بها وتفتخر.. فالآثار شاهد حي على الحضارة والعراقة.. ودليل قاطع على إبداع الأمم وما قدمته للإنسانية من علم ومعارف.. وصناعة وبناء».

- «إننا أمة عريقة ذات تاريخ مجيد.. أمة عظيمة أسهمت عبر تاريخها باقتدار في وضع أساسات الحضارة.. أبدعت فانتفعت الإنسانية جمعاء. بإبداعاتها... استجابت لنداء الرب عز وجل في الاستخلاف، فعمرت وشيدت وتسامت في أخلاقها فحاكاها الآخرون.. أمة جمعت بين عزة الإسلام وشموخ الأصالة، وتركت لنا آثار إنجازاتها وشواهد عطاءاتها.. فوجبت علينا الأمانة في حمل الرسالة وصيانة التراث».

- «إننا نتطلع أن تكون هذه الندوة انطلاقة جديدة في العناية بالآثار والتنقيب عنها.. وإنشاء المتاحف المحلية والإقليمية.. والمعارض الثابتة والمتنقلة.. لتكون مصدراً ثقافياً متاحاً للمواطن والزائر».

وألقى الدكتور محمد الرشيد كلمة مركزة اشتملت على عدد من النقاط الجوهرية، تتكامل مع ما أشار إليه سمو الأمير نايف في كلمته، ومما ورد فيها:

- «إن للعناية بالآثار صلة وثيقة بالتربية والتعليم خصوصاً وبالمعارف عموماً، فالعمل فيها تدريب على حب العمل وتحمل مشقاته، وعلى حب التاريخ والبحث والتنقيب في مصادره، وفيه تدريب على أخلاق هذه المهنة: كالأمانة في نقل المعلومات والإخلاص ودقة الملاحظة وما إلى ذلك وإن توعية النشء بأهميتها، فيه ربط الحاضر بالماضي في نفوس الجيل الصاعد، والتعرف على خبرات السابقين في الهندسة والزراعة والعمارة والفنون والصناعات والعلوم المختلفة من طب وفلك واستنباط للمياه الجوفية والمحافظة عليها، فصلة الآثار بالتربية صلة وثيقة، وإن بدا للناظر -من الوهلة الأولى- أنها غير ذلك».

- «إن لوزارة المعارف طموحاً ومساعٍ ترجو لها أن تتحقق في مجال الآثار، منها أن يكون للآثار كيان مستقل مقتدر، فاعل، له شخصيته الاعتبارية المستقلة، وأن يكون هذا الكيان المستقل مسؤولاً عن المتاحف والتراث العمراني، وأن يكون له برنامجه الخاص لتدريب العاملين والراغبين، ورفع كفايتهم الفنية والعلمية، ورفع مهاراتهم، وتوعية المجتمع بهذا الجانب الحضاري الإنساني الحيوي».

والحمد لله كانت تلك الندوة ناجحة بكل المقاييس وجمعت الأبحاث المقدمة فيها في سجل يتكون من مجلدين مشتملين على التوصيات التي توصل إليها المشاركون، التي أصبحت من الأسس المرجعية في المحافظة على الآثار وتطوير وكالة الآثار فيما بعد. كما رفعت التوصيات للمقام السامي الكريم ولسمو وزير الداخلية، الذي أجاب عليها بخطاب سموه رقم (١/م١/١/١٣٩٠) في ٨ شوال ١٤٢٠هـ مؤكداً فيه على الآتي:

«.. ونتطلع إلى أن تنتهي هذه التوصيات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، لما فيه مصلحة الوطن..».

وبفضل الله فقد كان لتوجيهات سموه تلك أثرها في دفع مسيرة العمل الأثري. وكان الوزير الرشيد دوماً ما يؤكد على أهمية الأخذ بالتوصيات، وبما ورد من توجيهات من سمو وزير الداخلية.

البحوث والدراسات

من الأمور المتعارف عليها: أن النشاط الأثري في أي دولة يصحبه نشر البحوث والدراسات وإصدار مجلات ونشرات علمية دورية بهدف توفير مصادر معلوماتية تفيد البحث العلمي، وتوعية الناس بالمواقع الأثرية والتاريخية. وكانت إدارة الآثار قد قطعت مرحلة لا بأس بها، ومن ذلك إصدار مجلة متخصصة، وهي حولية «أطلال» وعدد محدود من البحوث، ولكن هذا الجهد أصابه ما أصاب الكثير من مشاريع إدارة الآثار. والواقع أن أعمال النشر المرتبط بمؤسسة لها جانب بحثي مثل إدارة الآثار، يلزمه توفير متخصصين في إعداد البحوث والتقارير العلمية والفنية، وإلمام بأسلوب التحرير والإخراج. وكان الأسلوب المتبع أن تؤخذ موافقة المجلس الأعلى للآثار على الدراسات والبحوث، ومنها «حولية أطلال». وتعد الحولية النافذة الأهم، التي تعرف بأعمال المسح والتنقيب والمعاينات والتوثيق، وتأخّر إصدارها يؤثر سلباً على جهود الإدارة، ويفوّت الفرصة على الباحثين في متابعة المكتشفات الأثرية في المملكة. والمشكلة التي كانت واجهتها إدارة الآثار هي توقف اجتماعات المجلس الأعلى للآثار مدة من الوقت، وبعد

معـاودة المجلس أعماله واجهت الإدارة مشكلة توفير البنـود المالية، وقد استطعنا ولله الحمد وبالتنسيق مع الوزير الرشيد أن نعطي الأولوية لحولية «أطلال» في النشر، وحاولنا قـدر الإمكان إصـدار الحولية كل سنتين على الأكثر، كما تمكنا من إعادة طباعة الأعداد السابقـة مـن الحولية، وقدمنا للباحثيـن دراسات جديدة في آثار وتـراث المملكة، وهي حصيلـة الدراسات التي قدمت من منسوبي وكالة الآثار أو أساتذة قسم الآثار والمتاحف بجامعة الملك سعود، ومن جامعات أخرى. كذلك حرصنا في وكالة الآثار والمتاحف على توثيـق جميع المعارض التي نظمتها الوكالة داخل المملكة أو خارجها بأدلة ونشرات، لأن هـذه المطبوعات وعلـى اختلاف أحجامها ومحدودية مادتهـا المكتوبة، لكنها كانت تعد مصـادر مهمة، توثق جهود الوكالة في إبراز كل ما هـو جديد للمختصين والمهتمين من عامة الناس وخاصتهم.

سلسلة آثار المملكة

ومـن الأعمـال الجليلة التي تعتز بهـا وكالة الآثار هو إصدارهـا سلسلة آثار المملكة العربيـة السعوديـة بعدد مناطق المملكة. وقد تم تقويم حصيلـة أعمال المسح والتنقيب الأثـري، الـذي قامت به إدارة الآثـار خلال مدة زمنية تزيد على خمسـة وعشرين عاماً، وكانـت جميع التقارير محفوظة فـي أرشيف مركز الأبحاث فـي الوكالة، وتفريغ محتوى الملفات يحتاج إلى مال وجهد مضاعف من منسوبي الوكالة والاستعانة بالكفاءات العلمية مـن الجامعـات السعودية ومن غيرها. وقد عرض الموضوع علـى المجلس الأعلى للآثار وتـم مخاطبة وزارة المالية، ولكن لم نتمكن من الحصـول على الدعم المالي المطلوب، فأصابنـا اليأس والإحباط من أن هذا الموضـوع لن يرى النور. وكعـادة الوزير الرشيد فـي إعطاء الفرصة لمسؤولي الـوزارة الحديث أمام ولاة الأمر فـي كل مناسبة تتاح لهم عـن طبيعة عملهم والمعوقات التي تقف أمامهـم، فقد كنت مع عدد من مسؤولي الوزارة مـع معالي الوزير فـي جدة لحضور اللقاء السنـوي لمسؤولي التعليـم، واشتمل البرنامج

علـى مقابلة صاحب السمـو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيـز رحمه الله، وذلك في ٤ محـرم ١٤١٧هـ (٢١ مايـو ١٩٦٦م)، وقد استأذن لي معالي الوزير التحدث أمام سموه الكريم، وحسب المعتاد كنـت آخر المتحدثين، والواقع أن همومي كانت كبيرة وتطلعاتي أكبـر، وأعلم أن سمو الأمير سلطان يشجع ويدعـم المشاريع الناجحة التي لا يعود نفعها علـى الوطن فحسب، بل يتخطى ذلـك إلى خارج الحدود. فاختصرت حديثي في أقل من خمـس دقائق مركـزاً على الآثار وأهميتهـا للعلم والثقافة وتحتاج إلـى تكاتف كل أجهزة الدولة، وأن هناك عوائق كثيرة تعترض مسيرتها، والأمل في الله ثم في القيادة الحكيمة أن تعطي الآثار الاهتمام الذي تستحقه أسوة بما يجري في بلاد العالم.

وعقّب سموه قائلاً: إن الآثار مهمة وأن سموه لن يتوانى في تقديم كل ما يمكن لحماية الآثار والعمل على تطويرها. وهنا عرضت على سموه فكرة إصدار عمل موسوعي كبير عن الآثـار بعدد مناطق المملكة، فأعجب (حفظـه الله) بالفكرة، وقبل إكمال شرحي، سألني عـن الكلفة المتوقعة التـي يحتاجها المشروع، فذكرت أن المبلغ التقديري في حدود ثلاثة ملايين ريال، فوجه سموه فوراً بالشروع في إخراج هذا العمل على نفقته الخاصة. والحمد لله استطعنا تشكيل فريق عمل بمشاركة نخبة من المختصين في الآثار من منسوبي وكالة الآثار ومن جامعات المملكة المختصين في هذا المجال. وخرجت هذه الموسوعة العلمية على مستوى جيد من الإخراج والمحتوى. وفي عصر الأحد من ٢٢ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ (٢٢ يونيـو ٢٠٠٣م)، تشرفت بصحبة معالي الدكتور الرشيـد بمقابلة سمو الأمير سلطان ابن عبـد العزيز -تغمده الله برحمته- بقصر سموه في جدة، وتم تسليم سموه الكريم سلسلة كتـب الآثار بعـدد مناطق المملكة الثلاث عشرة، وحضـر المناسبة صاحب السمو الملكي الأميـر نايف بن عبـد العزيز النائب الثانـي (آنذاك وزير الداخلية) وعـدد من أصحاب السمـو الأمراء ومعالي الوزراء، وفي تلك المناسبة تحـدث معالي الوزير قائلاً: «يسعدني ويشرفني أن أضع بين يدي سموكم ثلاثة عشر كتاباً تمثل مشروع سلسلة كتب الآثار، الذي تفضلتـم حفظكم الله بتشجيعـه وتمويله على نفقتكم الخاصة وتولـت تنفيذه وكالة الآثار والمتاحـف». وأشار معالي الوزير إلى تزامن صدور هذه السلسلة مع المناسبة الاحتفائية

بمرور خمسين عاماً على إنشاء وزارة المعارف. ومما قاله معالي الوزير: «إن خروج مشروع سلسلة الكتب هذه ما كان له أن يتم بعد توفيق الله لولا دعمكم وتشجيعكم لجهد وزارة المعارف في مسيرتها للمحافظة على آثار المملكة، وتعهدها بالدراسة والبحث». وقد وجه سمو الأمير سلطان أهمية توفير هذا العمل الموسوعي في الجامعات والمؤسسات البحثية داخل المملكة وخارجها. وتبرع سموه بمبلغ مليون ريال لطباعة المزيد من النسخ، فبلغ إجمال عدد النسخ من السلسلة (٧٨٠٠٠) نسخة. وتتراوح صفحات هذه الكتب من (٢٠٠) إلى (٢٥٠) صفحة، وتضم ما يزيد على ثلاثة آلاف صورة ورسم توضيحي. وقد أعجب الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) وسمو الأمير سلمان بن عبد العزيز بهذه الموسوعة الأثرية. وهذه ولله الحمد من النجاحات التي تحققت لوكالة الآثار والمتاحف بتشجيع ولاة الأمر وبمتابعة الوزير الرشيد.

عيد الآثاريين

الوزير الرشيد يشجع على التواصل الاجتماعي، وهو صاحب مبادرات إنسانية عالية. ووضع ترتيباً سنوياً للمعايدة لكافة منسوبي الوزارة، في أول يوم دوام بعد إجازة عيدي الفطر وعيد الأضحى، ولم أعرف أنه تأخر عن هذه المناسبات إلاّ في حالات نادرة بسبب ارتباطه بمهمات رسمية خارج المملكة. وقد شعرت أن منسوبي وكالة الآثار وزملاء المهنة لا بد أن تكون فرحتهم مختلفة، وأنها فرصة لتجديد التواصل بين جيل الآثاريين. وقد وفقت ولله الحمد في تنظيم لقاء معايدة سنوي خارج مبني الوزارة، ويجمع بين الرسمية والبساطة، وقد شجعني زملائي في الآثار على هذه الخطوة، وكانت الدعوة توجه على شرف معالي الوزير، (ويُدعى) لها كبار المسؤولين في الوزارة ومن الميدان التربوي وأعضاء المجلس الأعلى للآثار وأساتذة الآثار، ورجال الفكر والأدب، وكانت هذه المناسبة تقام في المراكز والمواقع التاريخية والثقافية في مدينة الرياض، وكنا نحرص على إقامة بعض العروض المصورة لنشاط الآثار بهدف التعريف بآثار المملكة، أمام مسؤولي الوزارة والضيوف. وقد كان الوزير الرشيد يسعدنا بالحضور، ولا أذكر أنه اعتذر عن هذه المناسبة السنوية طوال عمله في الوزارة. وكان يحرص على تدوين هذه المناسبة

فـي مفكرته الشخصية، ويحـث زملائي المسؤولين في الوزارة علـى تلبية الدعوة. وكنت أسعـد أنا وزملائـي بحديث الوزير في المناسبة، وحثه لكافـة قطاعات الوزارة وأجهزتها المختلفـة علـى مؤازرة الوكالة وتسهيـل مهمتها. وقد حرصت شخصيـاً أن أقدم في هذه المناسبـة السنويـة، كلمة موجزة، ألخص فيهـا أهم نتائج أعمال وكالـة الآثار الميدانية والبحثية، وأتناول فيها كذلك بعض المواضيع الساخنة، ودعوة المجتمع بأهمية المحافظة على الآثار، وعدم التعرض لها بالتعدي أو الإزالة أو التشويه والنهب والسرقة. وكانت هذه المناسبة السنوية تحظى باهتمام وسائل الإعلام، وتظل حديث المجتمع لمدة من الوقت، كما كانت ترد تعقيبات من ولاة الأمر عن بعض القضايا التي تثار على الملأ، وأذكر أن من المواضيـع التي أثرناها علناً خـروج بعض الآثار في وقت مضى إلى جهات خارج المملكة، والحمد لله أثمرت الجهود في إعادة بعض الآثار التي خرجت من المملكة، بتظافر الجهود مع وزارتي الداخلية والخارجية، ومن الشخصيات القيادية في الدولة. لقد أثمرت مناسبة المعايدة السنوية للآثاريين في لمِّ الشمل وتبادل الآراء بين المختصين حول تراث بلادنا وحضارتهـا، وقـد كنا نشعـر أن تشريف قيـادات التربيـة والتعليم ورجـال الفكر والأدب والتاريـخ، وفي مقدمتهم الوزيـر الرشيد، ليس تقديراً لشخص بعينه بقدر ما هو اعتراف وامتنان بالجهود التي تبذلها الوزارة في المحافظة على الآثار والتراث التاريخي للمملكة، ودعـم وتشجيـع منسوبي وكالة الآثـار والمتاحف. والشكر في ذلك للوزيـر الرشيد، الذي وقـف بجانبي ولـم يعبأ بالسهام التـي كان يصوبها البعض، معتقديـن أن إقامة مثل هذه المناسبـة السنوية هو التلميع الشخصي والبروز الاجتماعي. ولكن هيهات هيهات!! «يأكل الحسد الحاسدين كما يأكل الحديد الحديد».

زملاء المهنة

وإذا نظرنا لحجم الأعمال المنوطة بوكالة الآثار والمتاحف، فقد يخطر لدى البعض أنهـا تكتظ بالموظفيـن وذوي الاختصاص، ولكن الوضع خلاف ذلـك كما أسلفنا. ومما يؤسف له أنّ الوكالة لم تأخذ نصيبها في الابتعاث والتدريب ورفع القدرات، ويضاف إلى ذلك أن زحزحة الوظائف كان محدوداً ووقف ذلك حائلاً أمام التدرج في السلم الوظيفي،

ولـم يتوافر للوكالـة وظائف قيادية أسوة بالإدارات الأخرى فـي جهاز الوزارة. وقد تفهم زملائـي هـذه الظروف وقدموا كل مـا لديهم من طاقة لخدمة تـراث الوطن. وأمام قفل البـاب أمام الابتعاث أخذت على عاتقي تحمـل المسؤولية في التسهيل لعدد من الزملاء فـي الدراسة العليا للماجستيـر والدكتوراه في جامعة الملك سعـود والجامعات الأخرى، وقنعنـا بمنحتين دراسيتين للدكتوراه في أوربا. وأعطينا الفرصة للمتميزين إدارياً وفنياً لتمثيل الوكالة في المعارض الخارجية وحضور اجتماعات المنظمات الإقليمية والقارية والدوليـة في مجـال الاختصاص. ولولا تشجيـع الوزير الرشيد لهؤلاء لمـا تمكنت وكالة الآثـار من أداء دورها بالرغم من الصعوبات التي واجهتهـا. كنت ممتناً لكثيرمن زملاء المهنـة وفي مقدمتهـم (إبراهيم الرسينـي، على المغنم، عبـد الله السعود، ضيف الله الطلحـي، فهد الحواس، حسين أبو الحسن، محمد سراج، عبدا لعزيز آل الشيخ، محمد السلـوك، عبـد الله الراشد، عوض الزهرانـي، خالد أسكوبي، عبـد الرحمن المنصور، ناصر العريفي، عبد العزيز النفيسة، وغيرهم من منسوبي الوكالة والعاملين في المناطق والمحافظات ومنهم صالح المريح، عبد الحميد الحشاش، خالد الفريدة، وليد الحسين، عبـد العزيـز العمري، محمد النجم). هـؤلاء جميعاً أحسنوا في عملهـم، وشاركوني في محبتهم وتقديرهم لوزيرهم محمد الرشيد.

طرائف ومواقف

لـم تخل مدة عملـي مع الوزير الرشيد مـن مواقف وطرائف، وهي كثيـرة، والرشيد رجـل يحـب الدعابة وكثيراً مـا كان يضفي على اجتماعاتنا ولقاءاتنـا، في داخل الوزارة وخارجهـا، بعض الطرائف التي تكسر حدة الجدية، وتذيب شيئاً من التوتر لدى البعض، وخاصة من الذيـن اتصفت حياتهم الإدارية بالرتابة المملة والتعامل الحرفي مع قضايا العمل. كمـا وضع الرشيد برنامجاً للتواصل الاجتماعي خـارج الوزارة، وكنا نقضي يوماً كامـلاً فـي محيط الرياض أو يومين خارجها، كل شهـر على الأقل، ويجـدول البرنامج على قطاعات الوزارة، ويشتمـل على أحقاب ترفيهية ومسابقات رياضية وأحاديث سمر، ويستقطع وقتاً كافياً لمناقشة قضية تربوية أو إدارية بطريقة العصف الذهني أو من أجل

التشاور الهادئ بعيداً عن الشد العصبي أحياناً في محيط العمل، وينتج عن ذلك قرارات هادفة تعود بالمصلحة على التعليم. وبالنسبة لي شخصياً فقد كانت لي مواقف جميلة وطريفة، وبعضها محرجة وخاصة أن الوزير الرشيد من الناس الذين يحاول إشراك الآخرين في الأحداث التي يشاهدها أو يسمع عنها. وهناك مواقف فرضتها طبيعة بيروقراطية الإدارة، ولعلي أستشهد ببعض المواقف والطرائف التي قد لا أجد حرجاً في ذكرها.

• قصة الوكيل المساعد

صدر عن مجلس الوزراء، مساء الإثنين ١٣ محرم ١٤١٨هـ، قراراً بتعيين الزميل الدكتور إبراهيم بن عبد الرحمن الدريس رحمه الله على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للآثار والمتاحف، وكانت مفاجئة لزملائي ومن عدد كبير من المحبين والأقارب، وانهالت عليَّ الاتصالات الهاتفية، بين مستغرب وبين من حاول مجاملتي بكلمات رقيقة، ظناً منه أن الوزارة قد استغنت عن خدماتي، وكنت أمازح بعضهم أن الدكتور الدريس فيه الخير والبركة لأداء المهمة وعليكم التعاون معه. وفي صبيحة اليوم اللاحق كنت مع معالي الوزير بصحبة سمو الأمير سلمان بن عبد العزيز لنشهد وضع سموه لحجر الأساس لمشروع مركز الملك عبد العزيز التاريخي بالمربع. وقد استفسر مني العديد من الحضور: ماذا سأفعل بعد أن تم تعيين شخص آخر بديلاً عني؟ وبعد عودتي لمكتبي، بدأت أتلقى اتصالات المهنئين للدكتور الدريس وكيل الآثار الجديد. والقصة وما فيها أنني عندما كلفت بالعمل في الوزارة، كنت أمارس عمل وكيل الوزارة المساعد، معاراً بدرجة أستاذ، وعلى ملاك كلية المعلمين بالرياض، أما وظيفة (وكيل الوزارة المساعد) فقد بقيت شاغرة، ولهذا رفعت الوزارة للمقام السامي بترقية الدكتور الدريس على هذه الوظيفة، ولم أكن أنا شخصياً على علم بهذا التوجه، وكانت النتيجة هو ما حصل من ردود فعل وإرباك، وكم كنت أتمنى أن تحتفظ الوزارة بهذه الوظيفة التي تخص جهاز الآثار، ويتم تعيين أحد المختصين في الآثار عليها، ولكن ذلك لم يتم، والدكتور الدريس يحمل مؤهلاً تربوياً في الكيمياء، وأسندت إليه الوزارة التعليم الموازي، واستمر على

مسمى وكيل الوزارة المساعد للآثار والمتاحف حتي تمت ترقيته إلى منصب وكيل وزارة. رحم الله الدكتور إبراهيم الدريس فقد كان هو أيضاً من رجال الوزارة الأكفاء.

• قصة الديناصور

الديناصور حيوان فقاري ضخم عاش على الأرض قبل أكثر من ١٦٠ مليون سنة، ابتداء من العصر الثلاثي المتأخر أي قبل ٢٣٠ مليون سنة وحتى نهاية العصر الطباشيري قبل ٦٠ مليون سنة، حيث انقرض بعد هذه الحقبة. وبقيت الديناصورات مجال بحث بين علماء الأرض والحفريات في مختلف بلاد العالم حتي يومنا هذا، واكتُشفت هياكل عظمية كاملة أو أجزاء لهذا الحيوان العجيب، ويعرض بعضها في عدد من المتاحف المعنية بالعلوم والطبيعة (Natural History Museums). وقد يطلق الناس كلمة ديناصور على بعض الأشخاص لتوضيح صفاته بأنه: رهيب أو قوي أو مذهل في عمله أو إدارته، وهذه قد تكون صفة حميدة في الشخص الجاد والمتقن لعمله. كما أنها تلبس أحياناً على الشخص الاستحواذي أو الذي لا يترك المنافسة للآخرين. وهذا ما أعرفه عن استخدام هذا المصطلح على حد علمي أو فهمي. وبعد حوالي عامين من عملي وعودة الانتعاش لنشاط وكالة الآثار والمتاحف، وكثرة التقارير والمكاتبات التي تصل على مدار الساعة لمكتب الوزير، أطلق (أبو أحمد) هذه الكلمة (الديناصور) على عملي في الآثار، فقد شبه الرشيد الآثار بالديناصور الذي مات أو انقرض، ولكن الحياة بدأت تدب في جسده، ليقوم مجدداً ويستولي على ما حوله. والقصد من إطلاق معاليه هذه العبارة على الآثار تنم عن إحساس الوزير بأهمية الآثار، وأن رعايتها سيعيد لها البريق والأهمية لتاريخ الأمة، كم أن في ذلك المصطلح تنبيهاً للآخرين في جهاز الوزارة بعدم بخس الآثار حقها من الاهتمام.

• الوزير والمكتب الصيفي

تعودت من الوزير الرشيد الإشادة بسلامة اللغة والتعبير والأسلوب في صياغة المكاتبات والتقارير التي تأتيه من وكالة الآثار. وكنت أنا وزملائي نجتهد في تدقيق كل

مايخرج مـن الوكالة من معاملات، وخاصة المكاتبات التـي تعرض على الوزير للتوقيع. وكان الوزيـر دوماً يشير لهـذا الجهد ويعلنه أمام الزملاء من القياديين في الوزارة. غير أن الأمـور لـم تكن دوماً هكذا مع الرشيد، فعندما ينتقل إلـى مكتبه الصيفي في جدة أو الطائـف، كنت أحمل هماً كبيـراً، عندما ترسل معاملات الآثار مع بريد الوزارة، لتعرض على الوزير للاعتماد أو طلب الموافقة أو التوقيع، فكثيراً مايكتشف الوزير أخطاءً إملائية أو نحويـة أو تعبيـرات يرى أهمية تغييرها، ويعود بعض مـا عرض على معاليه في جدة أو الطائـف مـرة أخرى للرياض، ولم يكـن الوزير ليكتفي بالملاحظـات أو التصويبات، بل كان يتبع ذلك بمهاتفة ساخنة موضحاً أنه سيفرغ نفسه للتصحيح اللغوي لصالح الآثار. وأصبحـت هذه لازمـة نحمل همها أنا وزملائي في الآثار عندمـا ينتقل الوزير إلى مكتبه الصيفي، وكنت أقول له «الله يعيننا عليك يا أبا أحمد».

• الجوال

وللجـوال قصة خلال عملـي في الـوزارة، وملخصها: أن أسـلاك المقسم في مبنى وكالـة الآثار في المقر القديم في الشميسي كما يقول المثل: «أكل عليها الزمان وشرب»، فأعطالهـا مستمـرة، وكان عليّ أن أتابع كل صغيرة وكبيـرة والتواصل مع قطاعات كثيرة ولجـان متعـددة، خاصـة أن وكالة الآثـار كانت قد جنـدت كل موظفيها فـي التجهيزات للمتحـف الوطنـي الجديد، الـذي أخذ جل وقتـي، بالإضافة إلى المهمـات التي ارتبطت بوكالـة الآثار أو بشخصي في متابعة عدد مـن المسؤوليات ومنها مشروع موسوعة تاريخ التعليـم. كما أن معالي الوزير بعـد أن وجد أن المبنى القديم لوكالة الآثار لم يعد يتحمل المزيـد مـن الجهد وجه باستئجار مبنـى جديد بجوار الوزارة، ويفصلـه عنها شارع من الجهة الغربية، وللأسف أيضاً أننا مكثنا في هذا المبنى عامين كاملين دون خط هاتفي، والسبب أننا لم نتمكن من الحصول على إذن بالحفر لتوصيل الأسلاك مع مقسم الوزارة بين المسافة الممتدة من سور الوزارة وحتى مبنى الآثار، والذي لا يزيد عن ٣٠ متراً، فقد بقيـت المكاتبات مستمرة بين الوزارة والجهـات ذات الاختصاص من أجل تنفيذ الحفر الـذي لا بـد أن تجتمـع عليه لجان مـن وزارات ومصالح حكومية عديـدة، وقد لا يتصور

أحـد أن قطاعاً كاملاً يعمل سنتين متواصلتين دون اتصال هاتفي. وأذكر أن وكالة الآثار انتقلـت إلى مقرهـا الجديد بمركز الملك عبد العزيز والخـط الهاتفي لم يصل بعد إلى ذلـك المبنـي المستأجر، والذي حل فيـه بعد رحيل الآثار إدارة جديـدة للوزارة. ونتيجة لهـذه المعانـاة كان عليَّ أن أستخدم الجوال المحمول فـي متابعة عمل الوكالة والاتصال بالإخـوة الزملاء أينما كانوا، وبالرغم من أننـي تحملت نفقات كبيرة، لكنني كنت أشعر براحة كبيرة في متابعة أعمال الآثار وإنجازها في وقتها أو قبل الوقت المحدد. وكما يقول المثل الفقهي «الأجر على قدر المشقّة».

ولكـن الإحـراج الـذي كان يواجهنـي عنـد استخـدام الهاتـف المحمول فـي أثناء الاجتماعات التي يرأسها الوزير وقد كانت كثيرة، ومنها الاجتماعات الرئيسة الأسبوعية والنصف أسبوعيـة والشهرية، وكلما دعت الحاجة. وإزاء ذلك لجأت إلى تركيب سماعة فـي أذنـي وأتابع المواضيـع هاتفياً في أثنـاء الاجتماعات دون أن يلمحنـي الوزير. ومن الطرائـف التي مررت بهـا أننا في واحد من الاجتماعات الساخنة، كنت أحدق في معالي الوزيـر وهـو يتحـدث، لإشعاره بأنـي أتابعـه باهتمام (وأنـا كذلـك) وأدون بعض نقاط الاجتماع، وفي الوقت نفسه أتابع مكالمة خارجية لموضوع هام جداً، وأرد على المتحدث بالعبارات المألوفة «نعم!! آه!! إيه!! صح! صحيح!! وهكذا»، وظن الوزير أني متفاعل جداً مـع أحاديثـه وتوجيهاته، واستغرب الوزيـر أن بعض العبارات التي كنـت أطلقها للطرف الآخـر لا تتوافق مع مسار النقاش والتعليقات، وعندما توقف الوزير عن الحديث وصمتت القاعة كنت ما زلت مستمراً في تحديقي للوزير وأواصل حديثي الهاتفي، فاكتشف الوزير تلـك الحيلة مني والتي سببت لي حرجاً كبيراً في ذلك الموقف ولكن (أبا أحمد كعادته) يقـدر كل من يعملون معـه، وقد تكرر موقف مشابه ولكن بطريقة مختلفة، ففي أثناء أحد الاجتماعـات لـم يكـن بمقدوري مغـادرة القاعة من جهـة، وكان عليَّ أن أجـري اتصالاً هاتفيـاً مهماً جداً، فما كان مني إلا أن أختفي تحـت الطاولة التي أمامي مستغلاً سخونة المناقشـات، وبـدأت اتصالي الهاتفي المهم، ويبدو أني استطـردت في الحديث، وفجأة سـاد الصمت في القاعـة إلا من صوتي الذي بدا مرتفعاً، ولم يعـرف أحد مصدره حتى

انكشـف أمري، ولكن ولله الحمد كانت تلك المواقف مـن الطرائف الجميلة التي أضفت على الاجتماع شيئاً من المرح. وأنا أعلم أن الاجتماعات لها أدبيات ينبغي التقيد بها.

• الوزير ورياضة المشي

الوزيـر الرشيد يهوى رياضة المشـي ولا تفارقه في حياته اليوميـة، وهو يمارس هذه الرياضـة بعـد قطيعة أبدية مع البدانة، التـي كان يتصف بها لسنـوات طويلة من حياته، (متعه الله بالصحة والعافية)، وبعد أن عملت معه في جهاز الوزارة، اعتدنا أنا وعدد من الزملاء ملازمته المشي خاصة في أثناء رحلاتنا معه في مختلف مناطق المملكة. وأنا من محبي الرياضة وأمارس المشي بين مدة وأخرى وأجد في ذلك متعة. وكنت أعتقد ألاّ أحد يجاريني في رياضة المشي، ولكن بعد ملازمة أبي أحمد تبين لي عكس ذلك. ومن المواقف الظريفـة مع الرشيد، أنني اصطحبته في زيـارة قصيرة لمنطقة عسير في عام ١٤١٧هـ، وبعـد وصولنا مسـاءً إلى مقر إقامتنا في منطقـة السودة، ارتدى الرشيـد لبس الرياضة وخرجـت بصحبته ومعنا الدكتور محمـد الصائغ بملابسنا المعتادة، وبدأنا نمشي هرولة لأن الطريق كان في نزول، ولم نشعر بالمسافة التي قطعناها لأننا كنا نتحدث في مواضيع شتـى، وكان الرشيد يمشي على الأقل ساعـة لا ينقص منها دقيقة واحدة، ويستوفي الحد الأدنـى مـن مدة المشي مهما كانـت التزاماته. ولما كان الوقت متأخـراً ظننا أننا سنعود لمقر إقامتنا في وقت أبكر، ولكن الوزير تابع المشي والطريق مظلم، ولما بدأنا العودة لم يكن الطريق سهلاً فقد كان في طلوع، ولم نتمكن من مجاراة أبي أحمد في المشي في تلك الليلة وكانت المسافة بيني وبينه في حدود الكيلو ويتوسطنا الدكتور الصائغ.

والموقف الآخر كان في العام الذي يليه (١٤١٨هـ) وفي ذات المكان، وكنا على مأدبة غـداء فهمس الوزير في أذني أن نخفف من الأكل حتـى يتسنى لنا المشي قبل أن نحضر حفـلا كبيـراً تقيمه إدارة التعليم على شرف سمو الأميـر سلطان بن عبد العزيز -رحمه الله-، وكان الطقـس جميلاً ومغريا للمشي، وقطعنا مسافة بعيدة ونحن نتحدث في شتى الأمور، وفـي تلك الغـابات الكثيفة والممرات الجبلية اختفـى الوزير الرشـيد، ولم أهتد

لمكانه ولم يكن يحمل معه جهازه المحمول، وشعرت بحرج كبير، فظننت أنه سلك طريقاً آخـر للعـودة للفندق أو أنه استمر فـي المشي، ولكن كيف يكون ذلـك؟ ونحن على موعد مـع مناسبة لا بد أن نصـل في الموعد المحدد لاستقبال راعـي الحفل، ولم أكن أحتفظ برقم الفندق أو أي من أرقام المرافقين لمعالي الوزير، ولم أكن أحمل مفكرتي الخاصة، وشعـرت بإحـراج إن عدت والوزير لم يصل بعد والجميـع كان ينتظر والحافلات جاهزة وكافـة الاستعـدادات على قدم وسـاق. فقمت بالاتصـال بالدكتور حمـد الشغرود مدير عـام التعليم بالمنطقة، الذي كان في المدينـة الرياضية يشرف على جاهزية الاحتفال، فقـال لي: أين أنتم؟ نحن بانتظاركم!! فأخبرته بأني ضيعت الوزير في السودة ولا أعرف مكانـه!! ولا يوجد في المكان إلا القـرود التي تحوم حولي من كل الاتجاهات، وطلبت منه وسيلة للاتصال بالفندق وبجناح الوزير، وكتبت جميع الأرقام مستخدماً عود حطب على أرضـ شبـه صلبة، وبدأت أتصل طالبـاً المساعدة، وبعد مدة أطلّ علـيّ الرشيد وهو في غاية السعادة والحيوية في ذلك الجو اللطيف، وعرفت أنه ذهب بعيداً على طريق السراة ولولا ارتباطه بهذه المناسبة لواصل المشي في ذلك المكان الجميل.

وعلـي أي حال، استطاع الرشيد تحبيب منسوبي الـوزارة، وإدارات التعليم في جميع مناطـق المملكة، فـي رياضة المشي، وكان يحرص على حضـور أوجه النشاط المدرسي والمناسبـات الرياضيـة والبرامج الكشفيـة ويدعمها، كما وجـه الإدارة العامة للوحدات الصحيـة بالقيـام بحملات توعيـة بأهميـة رياضة المشـي، والرياضة عمومـاً للطلاب وللعاملين في التعليم على وجه الخصوص.

- **الشفافية**

عندمـا تسلم الرشيد حقيبة الوزارة، بدأ يرسخ مبدأ الشفافية، بين مسؤولي الوزارة ورجـال التعليـم، بمعنى أن الوضوح فـي الفكرة والهدف، وقبـول رأي الأغلبية في اتخاذ القـرار المناسب، لأن في ذلك خدمة للمصلحـة العامة وبلوغ الهدف. ومع ذلك ما انفك أبـو أحمد، يواجه صعوبات من امتعاض البعض من بعض القرارات أو الآراء التي تطرح،

وكثـر عليه اللغط في مواقف كثيرة، وبالرغم من أنّ الوزير كان يعرف أن أولئك قلّة، ولم يكن لديهم مآرب أو نوايا غير محمودة، ولكنهم لم يتعودوا على الأسلوب والمنهج الجديد والممارسـ في الإدارة العصريـة الحديثة، فالقرار الجماعـي، أو بالأغلبية يلزم الجميع تفعيله على أرض الواقع. فأخذ الوزير عهداً على نفسه ألا يستمع لأي شخص في القضايا التـي تتصل بالتعليم لأنها مسؤولية جماعية، وأن مـن يأتيه للحديث منفرداً في القضايا التربويـة دون مشاركـة مسؤولي الوزارة فيها فلن يستمع إليـه، وسينقل ما يصل إليه من ذلـك الشخصـ علنا فـي الاجتماعات التي يرأسهـا الوزير، أو أنه سيبلـغ رؤساء اللجان الأخرى التي يشكلها الوزير، وأتبع أسلوبه ذلك بقوله «صدري ما هو جراب لأحد».

وقديما قال أحد الشعراء:

وما كل من يبدي المودة ناصح كما ليس كل البرق يصدق خائله

لقـد بـذل الوزيـر نجاحاً كبيراً فـي إشاعـة الشفافيـة، وجعلها واحدة مـن العوامل التـي تقود العمل للأفضـل. وبالرغم من أنني كنت وحيداً بيـن زملائي (بحكم اختلاف اختصاصـي) بين منظومة قيادات الوزارة، إلاّ أن الشفافية لم تكن تنطبق على عملي مع بقيـة مسؤولي الوزارة، بالنسبـة لوضع الآثار، ولكون التعامل معهـا لايتوافق في نظرتهم مـع البرامج ذات الارتباط الوثيق مع طبيعـة أعمالهم في الوزارة، ومع ذلك فقد شاركت ولله الحمـد وبحماس شديد، في لجـان عدّة معنية بقضايا التربية والتعليم وفي كثير من القضايا المرتبطة بالطالب والمعلم والكتاب والمنهج والكتاب والمبنى المدرسي والبيئة التربويـة، والأمـور الإدارية والتنظيمية. ولم تكن تطرح قضايـا الآثار في الكثير من تلك اللجان، وكنت سعيداً أن الزملاء كانوا يتقبلون أطروحاتي وملاحظاتي في مجال التربية بكل امتنان وتقدير. أما في محيط عملي مع زملائي في وكالة الآثار فقد ساعدني زملائي بفضـل الله، ثم بفضل دعم وتشجيع الرشيـد أن نقود دفة الآثار بكل شفافية بالرغم من وجود العوائق التي بقيت دون حلول، ولا زالت تلازم الآثار وهمومها حتى اليوم.

• النقد السلبي

فتح الوزير الرشيد الباب واسعاً، لاستقبال كل أنواع الآراء والنصائح، المكتوبة منها أو التي ترد إليه مشافهة، أو من خلال اللقاءات الجماعية، والتواصل الرسمي وغير الرسمي، مع شرائح المجتمع، من رجال الفكر والعلم والاقتصاد والإعلام ومن عامة الناس وخاصتهم.

ولكن تظل النفس البشرية عند البعض مجبولة على النظر للنصف الفارغ من الكأس. ومن المفارقات العجيبة الغريبة، أن الكثير من اللغط والتشكيك في تطوير التعليم كان يصدر من أناس عليهم «الشرهة» بحكم أنهم ممن يؤمل فيهم النزاهة والخلق. ولكن للأسف تبين أن هناك عدداً غير قليل من البشر ممن يتصفون بأنهم أعداء التغيير والتحسين للصالح العام. فبعد أن أخذت العجلة تدور في خطة تطوير التعليم وتحسين المناهج بدأت بعض الأصوات ترتفع على منابر المساجد، وخلف الكواليس، وعبر ساحات الإنترنت، غير عابئين بحرمة الغيبة والنميمة، وبالرغم من الحضور الاجتماعي الكبير للوزير الرشيد وأريحيته مع كل الناس، لكن ذلك لم يشفع له. وأسوأ شيئ أننا مع كثير من الزملاء في الوزارة نحسب أنفسنا من زملائه وأكثر من إخوانه المقربين، لكن شوكتنا لم تكن حادة لإيقاف النقد السلبي غير المبرر لشخصية الوزير، ولم يشفع للوزارة ووزيرها ما تحقق من نجاح على مختلف الأصعدة، وتمادي بعض أصحاب الأقلام في توجيه النقد اللاذع، وكذلك الخطب الرنانة التي كان يطلقها بعض خطباء المساجد بطريقة مقززة، وهم أبعد ما يكونون عن التعليم وهمومه، ولم يكن أحد من أولئك يعرف مقدار أهمية اللغة الإنجليزية في تعليم أبنائنا، ولا يعرف أحد من أولئك أبعاد قرار الدولة بتوحيد إدارة التعليم العام تحت مظلة وزارة واحدة هي (وزارة التربية والتعليم) مع الاحتفاظ بحقوق ومكانة الفتاة في تعليمها والمعلمة في دورها المهم بالتساوي مع زميلها المعلم في الحقوق والواجبات. ولم يلتفت أولئك إلى التطور الذي حصل بالنسبة للتوسع في مدارس تحفيظ القرآن والتوعية الإسلامية، ولم يلتفتوا كذلك إلى التطوير الذي حدث للتعليم الأهلي ولا ما حققه أبناؤنا الطلاب على المستوى العربي والقاري

والدولـي في بروز مواهبهـم والقفزة التي حدثت فـي تبني الدولة إنشـاء مؤسسة كبيرة للموهبـة والإبـداع. أيـام عشتهـا في هذا الجـو الخانق، والسهـام توجه لـوزارة التربية والتعليم ولوزيرها الرشيد، وكنت أسمع بأذني وأشاهد تلك الحملة المسعورة على الوزارة وفبركـة الحقائق وبث الشائعات، والسعي بالنميمـة، وترويج الأقاويل، والشكاوى الكيدية وكيـل الشتائـم والسباب، ولم يكن لدى مـن كُنّا نواجههم القابلية للفهـم والإدراك. لقد بَيَّـن الوزير الرشيد تلك المواقف في مذكراته المطبوعة في كتابه «مسيرتي مع الحياة». وللأسف مررت بتجربة شخصية، علمتني كيف أن الناس مهما بلغوا من التعليم أو درجة حضورهـم الاجتماعـي، يمارسون شتى أنـواع النميمة والغيبـة، وكأن هاتين الخصلتين ليـس فيهما ما يسيئ لهم وللمجتمع. ففي مناسبـة اجتماعية خاصة، حضرها عدد ممن يتصفون بأنهم أكاديميين وأصحاب فكر، فقد تناول أحدهم التعريض بوزارة التربية وأن وزيرهـا (الرشيد) يتفرد بقرارات اللجنة العليا لسياسة التعليم، ويمررها على المسؤول الأول للجنـة لاعتمـاد القرارات. حاولـت مناصحتـه وأن يتوخى الحذر فيمـا يقول، وأن القيادة العليا في الدولة تعمل لكل شيء حسابه وخاصة في التعليم، وهذه مسؤولية كبيرة لا ينبغـي الخوض فيها بهذا الأسلوب. ومـن المفارقات العجيبة أنني فـي صبيحة اليوم اللاحـق كنت علـى موعد لمقابلة الوزيـر لمناقشة أمور تخص شـؤون الآثار، فإذا بذلك الشخصـ الـذي كان، مساء البارحة، يكيـل النقد اللاذع للوزارة ووزيرهـا، يجلس أمام معالـي الوزير في مكتبـه، وهو في غاية السرور (والله أعلم عن مغزى تلك الزيارة) وكأن شيئاً لم يكن في الليلة السابقة. وأخذت أردد قول الشاعر:

«كن كالنخيل عن الأحقاد مرتفعاً يُؤذى برجم فيعطي خير أثمارِ»

مسك الختام

تلـك كانـت خواطر أحببـت إهداءها للوزيـر والأخ الصديق الصـدوق (أبي أحمد) محمد الرشيد، وفاءً وعرفاناً، لجهوده المخلصة في التربية والتعليم، عشتها على مدى ما يقارب من عشرة أعوام، عرفت فيها (أبا أحمد) عن قرب، وتعلمت من خبراته وتجاربه،

وأساليب العمل، وأوكل إليَّ مهمات عديدة، بدءاً بإدارة شؤون الآثار في بلادي الغالية، وأخرى متصلة مباشرة بالتربية والتعليم، وفي قضايا اجتماعية متعددة. وأحسب أني كنت على مستوى الثقة، وكنت ناصحاً وأميناً في كل أعمالي. وليس من باب التفاخر بالإنجاز، ولكن واقع الحال يقتضي أن أسجل للتاريخ أن الآثار عندما أسندت حقيبة الوزارة للوزير الرشيد كانت «على شفا جرف هار» وبفضل الله ثم بجهود معاليه، عادت لها الروح والنشاط والحيوية. وقد كان الوزير الرشيد سعيداً بضم وكالة الآثار والمتاحف للهيئة العامة للسياحة والآثار، وكان خيرمعين لهيئة السياحة وتعامله المباشر مع سمو الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، من أجل أن تنهض الآثار مع السياحة إلى المستوى الذي تصبو إليه القيادة الرشيدة. ولن أنسى ما حييت تلك الأيام والأشهر والسنوات التي عملت فيها مع الرشيد (حلوها ومرها)، وكنت أتألم لألمه إذا تعقدت وتأزمت أمور الوزارة، وأفرح لفرحه عندما يتحقق الإنجاز. فالرشيد أحبّ العمل بكل شغف، وأحب الناس، وتعامل مع الجميع بالود وصفاء النية.

إذا رضيَتْ عني كرام عشيرتي فلا زال غضباناً عليّ لئامها

لقد سعدت بالعمل تحت قيادة الدكتور محمد الرشيد، وعملت مع كوكبة من الزملاء الأخيار في جهاز الوزارة وإدارات التعليم في المناطق والمحافظات. أذكر بعض من عملت معهم عن قرب في جهاز الوزارة وبعيداً عن الألقاب وهم:

(عبد العزيز الثنيان، محمد العصيمي، عبد الله بن حمد الفوزان، خالد العواد، محمد الصائغ، إبراهيم بن عبدالعزيز الشدي، إبراهيم الدريس، عبد العزيز العياضي، محمد بن نوح، ناصر العبد الوهاب، عبد الله المعيلي، أحمد السناني، عبد الرحمن الشويعر، خضر القرشي، يوسف القبلان، ناصرالموسى، محمد الرويشد، عبد العزيز الدبيان، سليمان الزايدي، صالح الدوسري، عبد الرحمن الروساء، وصالح التويجري، محمد اللحيدان، وآخرون كُثُر)، وأسأل الله مثل ما جمعنا معهم في الدنيا أن يجمعنا بهم في الفردوس الأعلى من الجنة.

لقد ترجل الرشيد عن العمل الحكومي، ولكنه لم يتوقف عن العمل التربوي، مستمراً في خدمة الوطن في العمل التربوي بعيداً عن المنصب الإداري، فهو قائد تربوي في بلادنا وفي الوطن العربي الكبير، ويحظى بالتقدير والاحترام من ولاة الأمر وكل الأخيار في المجتمع. وكأني بأبي أحمد يردد قول الشاعر:

«وإذا أحبّ الله يوماً عبده ألقى عليه محبة للناس»